

**” أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز
الشمول المالي: دراسة تحليلية على القطاع المصرفي السعودي
في ظل رؤية ٢٠٣٠ ”**

إعداد الطالب/

ذعار عزيز الرشيد

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، الذي وفقني لإتمام هذا العمل،

ومنّ عليّ بالصبر والعزيمة لإكمال هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعة ميداوثن، وإلى جميع القائمين عليها

من أعضاء هيئة تدريس وإداريين،

على ما قدموه من دعم علمي ومعرفي أسهم في إتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذه

الرسالة وتقديم ملاحظاتهم القيّمة.

وأتوجه بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد، ولكل من قدّم لي

الدعم والمساندة خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر أسرتي الكريمة على دعمهم اللامحدود، وصبرهم

وتشجيعهم الدائم، فكانوا خير سندٍ لي بعد الله.

وأسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء.

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع،

إلى والديّ الغاليين...

إلى من كان لهما الفضل بعد الله في دعمي وتشجيعي طوال

مسيرتي...

إلى كل من ساندني ووقف بجاني في هذه الرحلة...

والله ولي التوفيق،

جدول المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
جدول المحتويات	أ
قائمة الجداول	ج
قائمة الاشكال	د
الملخص	هـ
الفصل الأول: المقدمة وخلفية الدراسة	
المقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٢
أهمية الدراسة	٣
الأهمية العلمية:	٣
الأهمية العملية (التطبيقية):	٤
أهداف الدراسة	٤
تساؤلات الدراسة	٤
فرضيات البحث:	٥
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد الفصل الثاني	٨
أولاً: الدراسات السابقة	٩
التعقيب على الدراسات السابقة	١٧
ثانياً: الإطار النظري	١٨
المبحث الأول: التكنولوجيا المالية	١٨
المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	١٨
المطلب الثالث: الدوافع والعوامل الأساسية للتوجه نحو التكنولوجيا المالية	٢٢
المطلب الرابع: تقنيات ومخاطر التكنولوجيا المالية	٢٥
المبحث الثاني: الشمول المالي	٢٦
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	٢٦
المطلب الثاني: سياسات وركائز تعزيز الشمول المالي وتحديات تطبيقه	٢٩
المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي	٣٣

٣٣	المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي
٣٤	المطلب الثاني: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
٣٥	المطلب الثالث: انعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي
الفصل الثالث: المنهجية وطرق البحث	
٣٨	تمهيد الفصل الثالث
٣٩	أولاً: منهجية البحث
٤٠	خامساً: أدوات الدراسة
٤١	سادساً: حدود الدراسة
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
٤٧	تمهيد الفصل الرابع
٤٨	أولاً: التحليل الوصفي للدراسة
٥٠	ثانياً: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة
٥١	أولاً: تطبيقات التكنولوجيا المالية
٥٤	ثانياً: الشمول المالي
٥٧	ثالثاً: اختبار الفرضيات
٦٧	نتائج الدراسة:
٦٨	التوصيات
٦٩	الحلول والمقترحات المستقبلية:
٦٩	المقترحات للدراسات المستقبلية:
٧٢	المراجع العربية
٧٦	المراجع الإنجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
جدول (١-٣)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	٤٢
جدول (٢-٣)	معامل الارتباط بين فقرات متغير تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech) والدرجة الكلية للمتغير	٤٢
جدول (٣-٣)	معامل الارتباط بين فقرات متغير الشمول المالي والدرجة الكلية للمتغير	٤٣
جدول (٤-٣)	معامل الارتباط بين درجة كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة	٤٥
جدول (٥-٤)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	٤٨
جدول (٦-٤)	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	٤٨
جدول (٧-٤)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	٤٩
جدول (٨-٤)	الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي	٥٠
جدول (٩-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات متغير تطبيقات التكنولوجيا المالية	٥١
جدول (١٠-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات متغير الشمول المالي	٥٤
جدول (١١-٤)	ارتباط تطبيقات التكنولوجيا المالية بأنواعها بالمتغير التابع (الشمول المالي)	٥٨
جدول (١٢-٤)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية على الشمول المالي	٥٩
جدول (١٣-٤)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتمويل البديل والإقراض الرقمي على الشمول المالي	٦٠
جدول (١٤-٤)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإدارة العمليات والأتمتة على الشمول المالي	٦٢
جدول (١٥-٤)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي على الشمول المالي	٦٣
جدول (١٦-٤)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للأمن السيبراني على الشمول المالي	٦٥

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٥	نموذج الدراسة	شكل (١-١)
٤٨	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	شكل (٢-٤)
٤٩	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	شكل (٣-٤)
٥٠	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	شكل (٤-٤)

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، مع التركيز على أبعاد الوصول إلى الخدمات المالية، الاستخدام، الجودة، ومستوى الرفاه المالي للأفراد. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من عينة ممثلة تضم ١٨٠ موظفًا في البنك الأهلي السعودي باستخدام استبانة مصممة خصيصًا لهذا الغرض. أظهرت النتائج أن تطبيقات التكنولوجيا المالية لها أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية في تعزيز الشمول المالي، حيث بينت تحليلات الانحدار الخطي ومعاملات الارتباط وجود تأثيرات قوية للمدفوعات الرقمية، التمويل البديل، أتمته إدارة العمليات، تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الأمن السيبراني على المتغير التابع. وأكدت النتائج أن الخدمات الرقمية أسهمت في توسيع قاعدة العملاء، تسهيل الوصول إلى المنتجات المالية، تحسين جودة الخدمات، ودعم إدارة الميزانية والادخار. كما أظهرت الدراسة أن تبني التكنولوجيا المالية يعزز الثقة في النظام المصرفي ويحد من الاعتماد على التمويل غير الرسمي. استنادًا إلى النتائج، توصي الدراسة بزيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز برامج التدريب المالي الرقمي للعملاء، وتحسين أطر الأمن السيبراني لضمان موثوقية الخدمات. كما توصي بضرورة متابعة أثر هذه التطبيقات على المدى الطويل لدعم استدامة الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، FinTech، الشمول المالي، القطاع المصرفي السعودي، المدفوعات الرقمية، التمويل البديل، الأتمته المصرفية، الأمن السيبراني.

الفصل الأول
المقدمة وخلفية الدراسة

المقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحولات متسارعة في مجال التكنولوجيا المالية (Fin Tech)، حيث أسهم التقدم التقني في إحداث نقلة نوعية في طبيعة الخدمات المالية وأساليب تقديمها، مدفوعاً بالابتكار الرقمي وانتشار استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل والتطبيقات الذكية. وقد أفرزت هذه التحولات نماذج أعمال جديدة أعادت تشكيل الصناعة المالية، وفتحت آفاقاً واسعة أمام تحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

وفي هذا السياق، أصبح القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثراً بهذه التحولات، إذ تبنت المؤسسات المصرفية تطبيقات التكنولوجيا المالية لتعزيز قدرتها التنافسية، وتحسين جودة خدماتها، والاستجابة لمتطلبات العملاء المتزايدة في بيئة رقمية ديناميكية. ولم يعد الدور التقليدي للبنوك مقتصرًا على الوساطة المالية، بل امتد ليشمل تقديم حلول رقمية مبتكرة تسهم في تسريع العمليات المالية وتقليل التكاليف وتعزيز تجربة المستخدم. (عبد الله & المهداوي، ٢٠٢٤)

ومن جهة أخرى، برزت التكنولوجيا المالية كأداة محورية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات غير المخدومة أو محدودة الوصول من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالبنية التحتية التقليدية والتكاليف المرتفعة. وقد ساهمت تطبيقات مثل المحافظ الرقمية، وخدمات الدفع الإلكتروني، ومنصات التمويل البديل في تقليص الفجوة المالية وتحقيق قدر أكبر من العدالة في الوصول إلى الموارد المالية. (Abdallah & Khan, 2023)

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، تتجلى أهمية هذا التحول في إطار رؤية ٢٠٣٠ التي أولت اهتماماً بالغاً بتطوير القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي كأحد مستهدفاتها الاستراتيجية، حيث تم دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، وتحفيز الاستثمار فيها، وتطوير البيئة التنظيمية بما يسهم في رفع نسبة التعاملات غير النقدية وزيادة نسبة الأفراد المشمولين ماليًا. وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي داخل القطاع المصرفي السعودي، بما يسهم في فهم أعمق لهذه العلاقة وتحديد أبعادها المختلفة.

مشكلة الدراسة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي عالمياً، برزت التكنولوجيا المالية (Fin Tech) كأحد أهم المحركات الرئيسية لإعادة تشكيل الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءتها وشمولها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المصرفية لتبني هذه التطبيقات، إلا أن تحقيق

الشمول المالي بصورة فعّالة لا يزال يواجه عددًا من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية التقنية، ومستوى الوعي المالي، والفجوات الرقمية بين فئات المجتمع، إضافة إلى التحديات التنظيمية والأمنية.

وفي سياق القطاع المصرفي السعودي، ورغم التقدم الملحوظ في تبني الحلول الرقمية وتنامي الاهتمام بالتكنولوجيا المالية ضمن مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، إلا أن هناك تباينًا في مدى تأثير هذه التطبيقات على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، خاصة بين الفئات غير المخدومة أو محدودة التعامل مع النظام المصرفي. كما أن بعض الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي بشكل عام أو في سياقات جغرافية مختلفة، دون التركيز الكافي على البيئة المصرفية السعودية كحالة تحليلية متكاملة.

ومن هنا، تتبلور الإشكالية البحثية في وجود فجوة معرفية تتعلق بمدى إسهام تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي داخل القطاع المصرفي السعودي، وحدود هذا التأثير في ظل التحديات القائمة. كما تبرز الحاجة إلى تحليل أبعاد هذه العلاقة بشكل منهجي يربط بين تبني التكنولوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي الفعلية.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

ما أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتزايد الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على تحقيق الشمول المالي، خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها بأحد المحاور الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، والمتمثل في تطوير القطاع المالي ورفع مستوى الشمول المالي، الأمر الذي يستدعي فهمًا علميًا دقيقًا لطبيعة العلاقة بين تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستوى الوصول إلى الخدمات المالية.

الأهمية العلمية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية في مجال إدارة الأعمال والتكنولوجيا المالية من خلال تقديم تحليل معمق للعلاقة بين تطبيقات Fin Tech والشمول المالي في بيئة مصرفية عربية، وبالتحديد في المملكة العربية السعودية. كما تساعد في سد فجوة بحثية قائمة من خلال تقديم إطار

تحليلي يربط بين المتغيرات التكنولوجية والمالية، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية في نفس السياق.

الأهمية العملية (التطبيقية):

توفر هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تفيد صناع القرار في القطاع المصرفي والجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية، من خلال دعم تبني استراتيجيات فعّالة لتوظيف التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الشمول المالي. كما تسهم في مساعدة البنوك والمؤسسات المالية على تحسين خدماتها الرقمية واستهداف الفئات غير المخدومة، بما يعزز من كفاءة القطاع المالي ويدعم تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

تسعى الدراسة الى التعرف على أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) في تعزيز الشمول المالي، دراسة تحليلية على القطاع المصرفي السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠، وتنبثق الأهداف الفرعية التالية:

الأهداف الفرعية:

١. التعرف على مستوى تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي السعودي.
٢. قياس مستوى الشمول المالي المُتحقق لعملاء القطاع المصرفي السعودي في ضوء التحول الرقمي.
٣. اختبار طبيعة العلاقة الارتباطية بين تطبيقات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في البنوك السعودية.
٤. تحديد أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (بأبعادها المختلفة) في تعزيز الشمول المالي.

تساؤلات الدراسة

يكمّن السؤال الرئيسي للدراسة في: ما أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) في تعزيز الشمول المالي، وتنبثق منها مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل في الاتي:

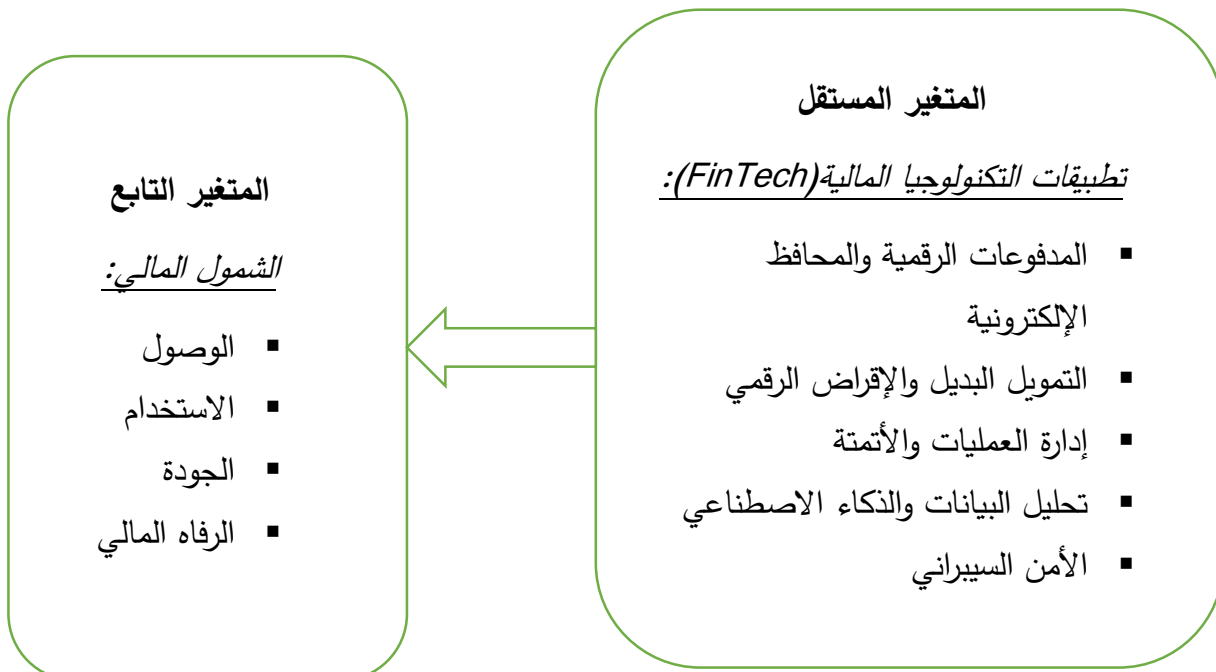
١. ما مستوى تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) في القطاع المصرفي السعودي من وجهة نظر العاملين فيه؟
٢. ما مستوى الشمول المالي المُحقق في القطاع المصرفي السعودي؟

٣. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيقات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي؟

٤. ما أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية بجميع أبعادها (المدفوعات الرقمية، التمويل البديل، إدارة العمليات، تحليل البيانات، الأمن السيبراني) في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي؟

فرضيات البحث:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وكذلك الاستفادة من الدراسات السابقة، ومن أجل دراسة النموذج المعرفي والموضح بالشكل أدناه:



شكل ١: نموذج الدراسة

المصدر من اعداد الباحث

وتم صياغة فرضيات البحث كالتالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي.
الفرضيات الفرعية:

- H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

- H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل البديل والإقراض الرقمي في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).
- H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأتمته إدارة العمليات المصرفية في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).
- H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).
- H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الأمن السيبراني في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

انطلاقاً من طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، اعتمدت هذه الدراسة على النظرية العلمية للابتكار المالي والتكنولوجيا المالية (Fin Tech) كأساس نظري لتفسير العلاقة بين تطبيقات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي. تنطلق هذه النظرية من الفرضية القائلة بأن إدخال التقنيات الرقمية والمنتجات المالية المبتكرة يسهم في توسيع نطاق الخدمات المالية، ويعزز الوصول إليها، ويحفز استخدام الخدمات، ويرتقي بجودة الأداء المالي، بما ينعكس إيجابياً على رفاهية العملاء الاقتصادية والاجتماعية.

تعتمد النظرية العلمية المتبعة على مجموعة من المبادئ الأساسية، منها: توسيع الوصول المالي عبر القنوات الرقمية، وزيادة استخدام الخدمات المالية من خلال حلول مبتكرة وسهلة الاستخدام، ورفع جودة الخدمات المالية عبر الأتمته والتحليل الذكي للبيانات، وتعزيز الرفاه المالي للأفراد والمؤسسات من خلال أدوات متقدمة لإدارة الموارد المالية.

كما تم تبني النظرية العلمية كأساس لتفسير العلاقات السببية بين المتغيرات المستقلة (تطبيقات التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة: المدفوعات الرقمية، التمويل البديل، أتمته العمليات، تحليل البيانات، والأمن السيبراني) والمتغير التابع (الشمول المالي)، بما يسمح بفهم كيف يمكن لهذه التطبيقات أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مستوى الشمول المالي للمجتمع المصرفي.

وباستخدام هذا الإطار النظري، تم تصميم الدراسة بطريقة منهجية تجمع بين التحليل الوصفي لتوضيح واقع التطبيقات الرقمية، والتحليل الكمي لتحديد أثرها على الشمول المالي، مما يضمن توافق البحث مع المعايير العلمية في الدراسات الإدارية والمالية الحديثة.

الفصل الثاني
الإطار النظري
والدراسات السابقة

تمهيد الفصل الثاني

شهد القطاع المالي خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التقدم المتسارع في التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على طبيعة الخدمات المالية وأساليب تقديمها. ورغم هذا التطور الملحوظ، لا تزال فئات واسعة من الأفراد، خاصة في الدول النامية، خارج نطاق الاستفادة من هذه الخدمات، وهو ما أفرز الحاجة إلى التركيز على مفهوم الشمول المالي باعتباره أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، اتجهت العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى تبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الملائمة لاحتياجاتهم وقدراتهم، بما يسهم في الحد من ظاهرة الإقصاء المالي وتعزيز العدالة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، برزت التكنولوجيا المالية كأحد أهم الأدوات الحديثة الداعمة لتحقيق الشمول المالي، حيث أسهمت في تطوير حلول مالية مبتكرة تعتمد على الوسائل الرقمية، وتتميز بالمرونة والسرعة وانخفاض التكلفة. وقد ساعد ذلك في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات التي كانت تعاني من صعوبات في التعامل مع النظام المالي التقليدي، مما يعزز من فرص دمجها ضمن المنظومة المالية الرسمية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري لمفاهيم التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وتحليل العلاقة بينهما، بالإضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما يسهم في بناء أساس علمي متين يدعم مشكلة الدراسة وأهدافها.

أولاً: الدراسات السابقة

يُعد استعراض الدراسات السابقة خطوة أساسية في بناء الإطار العلمي للبحث، حيث يساهم في تكوين تصور واضح حول الجهود البحثية التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي. كما يساعد في تحديد أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها. ومن ثم، يتيح ذلك الوقوف على الفجوات البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها وتطويرها.

دراسة Malik (٢٠٢٥)

تناولت الدراسة بعنوان تبني التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية: تحليل كمي للتأثيرات المالية والتحديات التنظيمية ضمن رؤية ٢٠٣٠ أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي والنمو الاقتصادي. هدفت الدراسة إلى قياس التأثيرات المالية للتكنولوجيا المالية باستخدام منهج متعدد الأساليب يجمع بين التحليل الكمي والمقابلات النوعية. شملت الدراسة بيانات من الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ مع التركيز على أصحاب المصلحة في القطاع المالي السعودي. أظهرت النتائج انخفاض نسبة غير المتعاملين مع البنوك بنسبة ٢٥% وزيادة تبني الخدمات المصرفية الريفية بنسبة ٤٠%، إضافة إلى انخفاض تكاليف المعاملات بنسبة ٣٥%. كما ساهمت التكنولوجيا المالية في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٨% سنوياً. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في الابتكار، ومعالجة التحديات التنظيمية، وتطوير حلول متوافقة مع الشريعة لتحقيق شمول مالي مستدام.

دراسة S. Khan & Abdallah (٢٠٢٣)

هدفت الدراسة بعنوان التكنولوجيا المالية والشمول المالي في المملكة العربية السعودية إلى تحليل محددات الشمول المالي والعوائق التي تواجهها، مع استكشاف دور التكنولوجيا المالية في معالجتها. اعتمدت الدراسة على بيانات مؤشر Findex العالمي لعام ٢٠١٧ باستخدام نموذج البروبيت، وشملت عينة تزيد عن ١٠٠٠ فرد. أظهرت النتائج أن التعليم والدخل من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً في الشمول المالي، بينما تواجه النساء عوائق أكبر في الادخار والاقتراض. كما تبين أن المسافة والتكاليف ونقص الوثائق تعد من أبرز التحديات. أكدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تقلل هذه الفجوات وتعزز الوصول للخدمات المالية. وأوصت بضرورة توسيع الخدمات المالية الرقمية وإجراء دراسات مقارنة إقليمية لدعم صناع القرار.

دراسة Khan & Joy (٢٠٢٥)

تناولت الدراسة دمج التكنولوجيا المالية في المشهد المالي السعودي في دور التكنولوجيا المالية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الوثائق من خلال مراجعة التقارير الرسمية مثل تقرير Fin Tech 2023. أظهرت النتائج وجود أكثر من ٢٢٦ شركة تكنولوجيا مالية نشطة في السعودية، مما يعكس نمواً متسارعاً في القطاع. كما ساهمت المبادرات التنظيمية مثل sandbox في دعم الابتكار وتعزيز الامتثال. أكدت الدراسة أن التعاون بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية يعزز الشمول المالي. وأوصت بضرورة تطوير الأطر التنظيمية، والاستثمار في البنية الرقمية، وتنمية الكفاءات المحلية لضمان استدامة النمو.

دراسة Smaoui (٢٠٢٥)

تناولت الدراسة بعنوان الثقافة والتقنية المالية في دفع الشمول المالي دور العوامل الثقافية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في السعودية. اعتمدت الدراسة على بيانات مسحية لعينة مكونة من ١٠٠ فرد باستخدام نماذج OLS والانحدار اللوجستي. أظهرت النتائج أن الثقافة المالية وتبني التكنولوجيا المالية يعدان من أهم العوامل المحفزة للشمول المالي، خاصة في المدفوعات الرقمية. كما تبين أن التأثير الاجتماعي يمثل عائقاً، بينما تعزز الثقة الإسلامية الادخار الرسمي. وأكدت الدراسة أن التعليم والدخل يؤثران بشكل كبير على مستوى الشمول المالي. أوصت بدمج الثقافة المالية مع التحول الرقمي لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

دراسة Alrsheedi & Iskandar (٢٠٢٥)

هدفت الدراسة بعنوان العوامل المؤثرة في تبني التكنولوجيا المالية بين البنوك السعودية إلى تطوير إطار مفاهيمي لتفسير تبني التكنولوجيا المالية. اعتمدت الدراسة على نموذج TOE الذي يشمل العوامل التكنولوجية والتنظيمية والبيئية. ركزت على القطاع المصرفي السعودي دون عينة ميدانية مباشرة، حيث قدمت تحليلاً نظرياً معمقاً. أظهرت الدراسة أن دعم الإدارة العليا والبنية التحتية الرقمية والضغوط التنافسية من أهم العوامل المؤثرة في التبني. كما أبرزت أهمية البيئة التنظيمية في تسريع التحول الرقمي. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الجاهزية الرقمية ودعم السياسات الحكومية لتسريع تبني التكنولوجيا المالية.

دراسة صالح & بلونيس (٢٠٢٥)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل الأدبيات والمفاهيم المرتبطة بالموضوع. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في الدول النامية. كما تساعد في تقديم حلول مبتكرة تتوافق مع احتياجات العملاء. وأكدت

الدراسة أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة فعالة لدعم الشمول المالي. وأوصت بضرورة توجيه الخدمات الرقمية نحو الفئات المهمشة مثل النساء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة.

دراسة بن ساعد & بن صخرية (٢٠٢٤)

تناولت الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وتأثيرها على القطاع المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع استبيان موجه لعينة من الأكاديميين والمهنيين. أظهرت النتائج أن الرقمنة المالية تساهم في تحسين جودة الخدمات وتقليل الوقت والتكاليف. كما تعزز الابتكار في القطاع المصرفي. وأكدت الدراسة أهمية تبني التكنولوجيا المالية كأداة استراتيجية للشمول المالي. وأوصت بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية وزيادة الوعي المالي.

دراسة شاقور جلطية (٢٠٢٤)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية بالدول العربية. اعتمدت الدراسة على تحليل المؤشرات العامة للشمول المالي والتجارب العربية. أظهرت النتائج وجود نمو في التمويل الإسلامي خاصة في دول الخليج، مقابل ضعف في بعض الدول العربية. كما تبين وجود تحديات تتعلق بالبنية التحتية والوعي المالي. أكدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية تساهم في تطوير الخدمات المالية الإسلامية. وأوصت بضرورة تحسين البيئة التنظيمية وتعزيز التوعية.

دراسة بن ناصر & مصداق (٢٠٢٢)

تناولت الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتأثيرها على القطاع المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تساهم في تسهيل الوصول للخدمات المالية بسرعة وتكلفة منخفضة. كما تساعد في تحسين أداء البنوك وزيادة كفاءتها. ومع ذلك، تمثل التكنولوجيا المالية تحديًا للبنوك التقليدية. أوصت الدراسة بضرورة تبني التقنيات الحديثة لمواكبة المنافسة.

دراسة يوسف (٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك التجارية وتحقيق الشمول المالي في ولاية غرداية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المقابلات مع عينة من ٥ بنوك. أظهرت النتائج أن البنوك تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا المالية في خدماتها. كما تم تحديد تحديات تتعلق بالتكامل التقني. وأظهرت الدراسة تفاوتًا في وعي العملاء تجاه هذه الخدمات. وأوصت بضرورة تعزيز التوعية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.

دراسة الشيكير & قاشي (٢٠٢٥)

تناولت الدراسة تجربة الإمارات في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن الإمارات تمتلك بنية تحتية رقمية متقدمة تدعم الابتكار المالي. كما ساهمت المبادرات الحكومية في تعزيز الشمول المالي. وأكدت الدراسة نجاح التجربة الإماراتية كنموذج رائد. وأوصت بتبني استراتيجيات مماثلة في الدول الأخرى.

دراسة سعودي & عثمانية (٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الإمارات. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى المعاملات الرقمية والشمول المالي. كما أكدت أن الإمارات نموذج ناجح في هذا المجال. وأوصت الدراسة بضرورة اقتداء الدول العربية بهذه التجربة. كما شددت على أهمية تطوير البنية الرقمية.

دراسة حيمر (٢٠٢٤)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في السعودية. اعتمدت الدراسة على تحليل تجربة المملكة. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تحسين جودة الخدمات المالية. كما دعمت الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء. وأكدت الدراسة أهمية التدريب على استخدام هذه التطبيقات. وأوصت بوضع برامج تدريبية للمستخدمين.

دراسة Abdullah (٢٠٢٤)

تناولت الدراسة أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الدول العربية. اعتمدت على تحليل مؤشرات التكنولوجيا المالية. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تساهم في توسيع الوصول للخدمات المالية خاصة للفئات الفقيرة. كما أن ضعف تطوير التكنولوجيا المالية يحد من الشمول المالي في بعض الدول. وأوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في التكنولوجيا المالية. كما أكدت أهمية استخدام الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي.

دراسة Ezeocha (٢٠٢٤)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في نيجيريا. اعتمدت على منهج نوعي باستخدام بيانات ثانوية. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تسهيل الخدمات المالية وزيادة الوصول إليها. كما عززت خدمات الهاتف المحمول الشمول المالي بشكل كبير. ومع ذلك، تواجه تحديات مثل الأمن السيبراني وضعف الثقة. وأوصت الدراسة بتعزيز الأطر التنظيمية وزيادة التوعية المالية.

دراسة Harfouche (٢٠٢٤)

هدفت الدراسة بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي إلى توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية وتطورها وخدماتها، وتحليل علاقتها بالشمول المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استعراض الأدبيات وتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع. ركزت الدراسة على مختلف شرائح المجتمع دون عينة محددة، مع إبراز أهمية الخدمات الرقمية مثل الدفع الإلكتروني والتمويل البديل. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تساهم في تسهيل تقديم الخدمات المالية بسرعة وكفاءة وتكلفة منخفضة. كما تساهم في توسيع الوصول للفئات المهمشة والضعيفة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام الخدمات الرقمية لدعم الشمول المالي وتحقيق العدالة المالية.

دراسة Asif وآخرون (٢٠٢٣)

تناولت الدراسة تأثير التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الهند تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية باستخدام أسلوب الارتباط والانحدار لتحليل العلاقة بين المتغيرات، مع الاعتماد على بيانات رسمية. ركزت الدراسة على المجتمع الهندي في ظل توسع الخدمات المالية الرقمية. أظهرت النتائج ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات البنكية إلى نحو ٨٠%، مع مساهمة واضحة لشركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي خاصة للطبقة الوسطى. كما أكدت الدراسة دور الحكومة في دعم هذا التحول. وأوصت بضرورة تعزيز البيئة التنظيمية لتوسيع الخدمات المالية للفئات غير المخدومة.

دراسة Telukdarie & Mungar (٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية في تسريع الشمول المالي في الاقتصادات النامية، خاصة في أفريقيا. اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات وتحليل واقع الأسواق النامية. ركزت الدراسة على المجتمعات الريفية ذات الوصول المحدود للخدمات المالية. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية الرقمية تمثل أداة فعالة لتوسيع الوصول للخدمات المالية وتحسين مستوى المعيشة. كما تساهم في دعم النمو الاقتصادي وتقليل الفقر. وأوصت الدراسة بتعزيز استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لدعم الشمول المالي في الأسواق النامية.

دراسة Ediabonya & Tioluwani (٢٠٢٢)

تناولت الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الأسواق الناشئة مع التركيز على نيجيريا. اعتمدت الدراسة على منهجيات تحليلية متعددة تشمل التحليل المقارن وتحليل المحتوى باستخدام بيانات أولية وثانوية. أظهرت النتائج استمرار فجوة الشمول المالي رغم الجهود الحكومية،

نتيجة عوامل مثل الأمية وضعف البنية التحتية وانقطاع الكهرباء. كما تبين أن التكنولوجيا المالية تسهم في تحسين الوصول للخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة. وأكدت الدراسة أهمية التعاون بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية. وأوصت بتطوير سياسات فعالة لمعالجة التحديات وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

دراسة Hussein (٢٠٢٠)

هدفت الدراسة بعنوان تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي: حالة مصر إلى تقييم جاهزية مصر لتبني التكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي. اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار اللوجستي، مع تحليل واقع السوق المصري. أظهرت النتائج أن مصر لا تزال تسجل مستويات منخفضة في الشمول المالي مقارنة بالدول الأخرى. كما تم تحديد ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب التنسيق كأبرز التحديات. وأكدت الدراسة أهمية دور الشركات الناشئة في دعم الابتكار المالي. وأوصت بتطوير بيئة تنظيمية داعمة وتعزيز الثقافة المالية لسد الفجوة بين العرض والطلب.

دراسة Aicha (٢٠٢٣)

تناولت الدراسة تأثير خدمات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في كينيا. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام بيانات ثانوية من البنك المركزي الكيني وتحليلها إحصائياً باستخدام SPSS. شملت الدراسة بيانات الشركات والبنوك خلال فترة زمنية ممتدة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين خدمات المعاملات والادخار في التكنولوجيا المالية والشمول المالي، بينما ظهرت علاقة سلبية مع خدمات الائتمان. كما بينت الدراسة نمواً مستمراً في حسابات التكنولوجيا المالية منذ ٢٠٠٧. وأوصت بإجراء دراسات مستقبلية تشمل تقنيات مالية أخرى وتوسيع نطاق التحليل إقليمياً.

دراسة بدر الدين & حسن (٢٠٢٥)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في البنوك التجارية بالقاهرة الكبرى. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان لعينة عشوائية طبقية من موظفي البنوك بلغت ٣٤٧ استبانة صالحة. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي، حيث فسرت نحو ٥٢% من التغيرات. كما كشفت الدراسة عن تحديات ثقافية تعيق التعامل مع البنوك. وأوصت بضرورة تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية.

دراسة العلي & العبيدي (٢٠٢٤)

تناولت الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج SPSS. ركزت على أبعاد الشمول المالي مثل الوصول والجودة والاستخدام. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تلعب دوراً جوهرياً في تحسين الوصول للخدمات المصرفية وزيادة الاستفادة منها. كما ساهمت في تقليل التكاليف وتحسين الجودة. وأوصت الدراسة بتبني استراتيجيات رقمية حديثة لتعزيز كفاءة الخدمات المالية.

دراسة سارة & شكري (٢٠٢٤)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل المفاهيم والتطورات الحديثة. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تعد من أهم الابتكارات التي ساهمت في تطوير القطاع المالي. كما ساعدت في تحسين كفاءة الخدمات وسهولة الوصول إليها. وأكدت الدراسة أن ذلك يعزز الاستقرار المالي. وأوصت بضرورة دعم الابتكار المالي وتوسيع استخدام الحلول الرقمية.

دراسة صراح & براهيم (٢٠٢٣)

تناولت الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة ميدانية على عملاء بنك BNA. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان لعينة عشوائية. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي للتكنولوجيا المالية على جميع أبعاد الشمول المالي. كما أكدت أن التكنولوجيا المالية تمثل آلية فعالة لتعزيز الوصول للخدمات المالية. وأوصت الدراسة بتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.

دراسة Abdel Latif & Gerges (٢٠٢٢)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. اعتمدت الدراسة على بيانات البنوك المدرجة في البورصة باستخدام نماذج انحدار متعددة مثل GMM. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي طفيف للشمول المالي على الاستقرار المالي. كما تبين أن القروض العقارية من أكثر العوامل تأثيراً. وأكدت الدراسة أهمية تعزيز الشمول المالي لتحقيق استقرار مصرفي أكبر. وأوصت بتطوير السياسات المالية لدعم هذا التوجه.

دراسة Khalil (٢٠٢٥)

تناولت الدراسة أثر الشمول المالي الرقمي على إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي المصري. اعتمدت الدراسة على بيانات ٣٨ بنكاً خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣ باستخدام نماذج الانحدار والمعادلات الهيكلية. أظهرت النتائج وجود تأثير كبير للشمول المالي الرقمي على إدارة المخاطر والاستقرار المالي. كما تبين أن الاستقرار المالي يلعب دوراً وسيطاً في العلاقة. وأوصت الدراسة بتعزيز الثقافة المالية وتوسيع الخدمات الرقمية وزيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة.

دراسة صحراوي (٢٠٢٥)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية توفر بدائل تمويلية مبتكرة تدعم نمو هذه المؤسسات. كما تساهم في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية. وأكدت الدراسة أهمية الابتكار والكفاءات البشرية. وأوصت بدعم البحث والتطوير لتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية.

دراسة عبد الله & المهداوي (٢٠٢٤)

تناولت الدراسة دور التكنولوجيا المالية للمدفوعات في إدارة السيولة المصرفية وتعزيز الشمول المالي في العراق. اعتمدت الدراسة على التحليل المفاهيمي والتطبيقي لمؤشرات البنية التحتية للمدفوعات خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. أظهرت النتائج أن أنظمة الدفع الإلكتروني تساهم في تحسين السيطرة على السيولة النقدية. كما تعزز انتشار الخدمات المالية. وأكدت الدراسة دور أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في توسيع الشمول المالي. وأوصت بتوسيع البنية التحتية للمدفوعات خاصة في المناطق النائية.

دراسة حسان (٢٠٢٥)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية على التحول الرقمي والتنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات Global Findex 2021 مع منهج نظري وتطبيقي. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تساهم في توسيع الشمول المالي وزيادة امتلاك الحسابات الرسمية. كما تدعم تمكين المرأة وتمويل المشاريع الصغيرة. وأكدت الدراسة دور التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في تحسين الوصول للخدمات المالية. وأوصت بتطوير الأطر التنظيمية وتعزيز الابتكار المالي لتحقيق التنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود تقاطع واضح بينها في التأكيد على الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، حيث أجمعت غالبية الدراسات - مثل دراسة Malik (٢٠٢٥)، و S. Khan & Abdallah (٢٠٢٣)، و Asif وآخرون (٢٠٢٣) - على وجود علاقة إيجابية بين انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات غير المخدومة. كما تتفق هذه الدراسات في إبراز أهمية العوامل الداعمة مثل البنية التحتية الرقمية، والتعليم، والدخل، إضافة إلى الدور الفاعل للسياسات الحكومية والتنظيمية في تسريع تبني التكنولوجيا المالية. كذلك، تتشابه نتائج العديد من الدراسات العربية والدولية في الإشارة إلى أن التكنولوجيا المالية تسهم في خفض تكاليف المعاملات، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي.

في المقابل، تظهر أوجه اختلاف جوهرية بين هذه الدراسات من حيث المنهجية، والنطاق الجغرافي، ومستوى التحليل. فقد اعتمدت بعض الدراسات على أساليب كمية متقدمة وتحليل بيانات زمنية (مثل Malik، ٢٠٢٥؛ Khalil، ٢٠٢٥)، بينما ركزت دراسات أخرى على المنهج الوصفي أو التحليل المفاهيمي (مثل Harfouche، ٢٠٢٤؛ سارة & شكري، ٢٠٢٤). كما اختلفت البيئات التطبيقية بين دول متقدمة نسبياً في مجال التكنولوجيا المالية مثل السعودية والإمارات، ودول نامية تواجه تحديات هيكلية مثل نيجيريا ومصر والعراق. إضافة إلى ذلك، ركزت بعض الدراسات على جانب معين كالثقافة المالية (Smaoui، ٢٠٢٥)، أو الأطر التنظيمية (Khan & Joy، ٢٠٢٥)، أو البنوك الإسلامية (صالحي & بلونيس، ٢٠٢٥)، في حين تناولت أخرى العلاقة بشكل أشمل بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

ورغم هذا الثراء البحثي، تكشف الدراسات السابقة عن فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تجمع بين التحليل الكمي والتطبيقي في بيئة عربية محددة مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المتداخلة (الاقتصادية، الاجتماعية، والتكنولوجية) بشكل متكامل. كما يلاحظ أن العديد من الدراسات ركزت على التحليل الوصفي أو اعتمدت على بيانات ثانوية، مع نقص واضح في الدراسات التي تقدم نماذج تفسيرية شاملة تقيس التأثير الفعلي للتكنولوجيا المالية على أبعاد الشمول المالي بصورة دقيقة. كذلك، لم تحظ بعض الجوانب مثل سلوك المستخدمين، ومستوى الثقة في الخدمات الرقمية، والتحديات الثقافية والتنظيمية بدراسة متعمقة ومتكاملة في إطار واحد.

وانطلاقاً من ذلك، تتميز الدراسة الحالية بمحاولة سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل أكثر شمولاً يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، مع التركيز على قياس أثر التكنولوجيا المالية على

الشمول المالي باستخدام منهجية علمية تجمع بين التحليل الكمي والنوعي (إن وُجد). كما تسعى الدراسة إلى تقديم إضافة علمية من خلال دراسة السياق محل البحث بصورة معمقة، وربط العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والسلوكية في نموذج تحليلي متكامل. وعليه، فإن ما يميز هذه الدراسة هو سعيها لتقديم فهم أكثر دقة وواقعية للعلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، بما يدعم متخذي القرار ويسهم في تطوير السياسات المالية والرقمية بشكل أكثر فاعلية.

ثانياً: الإطار النظري

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تُعَدّ التكنولوجيا المالية من أبرز التحولات المفاهيمية التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي في العقود الأخيرة، حيث لم تعد الخدمات المالية تُقدَّم وفق الأطر التقليدية فحسب، بل أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الابتكار الرقمي والتقنيات الحديثة. وقد أسهم هذا التحول في إعادة تشكيل طبيعة العمليات المالية، من حيث الكفاءة والسرعة وإمكانية الوصول، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على نماذج الأعمال المصرفية وأساليب تقديم الخدمات، وجعل من التكنولوجيا المالية محوراً رئيساً في تطوير الصناعة المالية المعاصرة.

أولاً: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

على خلاف الاعتقاد السائد، فإن التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة حديثة النشأة، بل هي امتداد طبيعي لمسار طويل من الابتكار في المجال المالي، حيث بدأت إرهاباتها الأولى منذ منتصف القرن العشرين مع ظهور البطاقات الائتمانية، ثم تطورت تدريجياً مع إدخال الأنظمة الإلكترونية في العمل المصرفي خلال العقود اللاحقة. وقد ساهمت هذه التطورات في إرساء الأساس للتحول الرقمي الذي يشهده القطاع المالي اليوم، مما يدل على أن التكنولوجيا المالية هي نتاج تراكمي لسلسلة من الابتكارات المتعاقبة وليست وليدة اللحظة (نيس، ٢٠٢٢، ص ٢٢٩).

ويمكن فهم تطور التكنولوجيا المالية من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل تاريخية رئيسة. فقد اتسمت المرحلة الأولى، الممتدة من عام ١٨٦٦ إلى عام ١٩٦٧، ببدايات التحول التقني في القطاع المالي، حيث شهدت هذه الفترة إدخال بنى تحتية أساسية مثل الكابلات العابرة للقارات، إلى جانب ظهور أجهزة الصراف الآلي، وهو ما ساعد على تحسين كفاءة العمليات المالية وتعزيز الترابط بين الأسواق (نيس، ٢٠٢٢، ص ٢٢٩).

أما المرحلة الثانية، التي امتدت من عام ١٩٦٧ إلى عام ٢٠٠٨، فقد تميزت بتسارع وتيرة التطور التكنولوجي، خاصة في الدول المتقدمة، حيث شهدت هذه الفترة توسعاً ملحوظاً في استخدام المدفوعات الإلكترونية، وتطور أنظمة المقاصة، وانتشار أجهزة الصراف الآلي، وصولاً إلى تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. ومع ذلك، فقد انتهت هذه المرحلة بحدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، والتي شكلت نقطة تحول مهمة أعادت تشكيل التفكير في النظم المالية التقليدية (نيس، ٢٠٢٢، ص ٢٢٩).

وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، والتي بدأت منذ عام ٢٠٠٨ ولا تزال مستمرة حتى الوقت الراهن، فقد شهدت الانطلاقة الحقيقية للتكنولوجيا المالية بمفهومها الحديث، حيث برزت الشركات الناشئة التي تعتمد على الابتكار الرقمي لتقديم خدمات مالية مباشرة للأفراد والمؤسسات، دون الاعتماد الكامل على القنوات المصرفية التقليدية. وقد أدى ذلك إلى زيادة المنافسة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما جعل من التكنولوجيا المالية أحد المحركات الأساسية لتحقيق الشمول المالي في العصر الحديث. (نيس، ٢٠٢٢)

ثانياً: تعريف التكنولوجيا المالية

في ظل حداثة مفهوم التكنولوجيا المالية وتشعب مجالاته التطبيقية، لا يزال هذا المصطلح يفتقر إلى تعريف موحد يحظى بإجماع في الأدبيات الاقتصادية والمالية. ويعزى ذلك إلى الطبيعة الديناميكية لهذا المجال، وتسارع تطوره، فضلاً عن كونه لم يصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل التي تسمح بإحاطة جميع أبعاده بشكل دقيق. ومن ثم، تعددت المحاولات التعريفية التي سعت إلى توضيح مضمونه، كلٌّ من زاوية معينة تعكس طبيعة الجهة أو الإطار الذي صيغ فيه التعريف.

ويُستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية غالباً بصيغته المختصرة "فينتك" (FinTech)، وهو تعبير مركب يجمع بين كلمتي (Financial) و (Technology)، في إشارة إلى التكامل بين القطاع المالي والتقنيات الحديثة. ويعكس هذا المصطلح في جوهره التحول من النماذج التقليدية في تقديم الخدمات المالية إلى نماذج مبتكرة تعتمد على الحلول الرقمية والتقنيات المتقدمة. (علي & العبيدي، ٢٠٢٤)

وفي هذا السياق، عرّف مجلس الاستقرار المالي (FSB) التكنولوجيا المالية بأنها تلك الابتكارات المالية القائمة على توظيف التكنولوجيا، والتي من شأنها إحداث تحولات نوعية في نماذج الأعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات المالية، بما ينعكس بشكل ملموس على أداء الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك على آليات تقديم الخدمات المالية. (عمروش & شنايت، ٢٠٢٣)

كما عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها كل ابتكار أو توظيف تكنولوجي في المجال المالي يؤدي إلى ظهور نموذج عمل جديد، أو تطوير عملية أو منتج مالي له تأثير

مباشر في الأسواق والمؤسسات المالية. ويؤكد هذا التعريف على البعد التطبيقي للتكنولوجيا المالية، باعتبارها أداة لإعادة تشكيل البنية التشغيلية للقطاع المالي وتعزيز كفاءته. (طالم، ٢٠٢٢)

ومن خلال استقراء هذه التعريفات، يمكن القول إن التكنولوجيا المالية تمثل إطاراً متكاملًا يجمع بين الابتكار التكنولوجي والأنشطة المالية، بهدف تحسين جودة الخدمات، وزيادة كفاءتها، وتوسيع نطاق الوصول إليها، وهو ما يجعلها عنصرًا محوريًا في التحول الرقمي للقطاع المالي والمصرفي.

ثالثاً: خصائص التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية بالعديد من الخصائص المتمثلة في التالي: (رودي & عبد النبي، ٢٠٢٦)

- السرعة: تمكّن تطبيقات التكنولوجيا المالية من تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة عالية مقارنة بالأساليب التقليدية، مما يقلل زمن إنجاز المعاملات ويعزز كفاءة الأداء ورضا العملاء.
- خفض التكاليف التشغيلية: تعتمد على بنى تحتية رقمية تقلل الحاجة للموارد المادية والبشرية، وتقدم خدمات مالية مثل الدفع الإلكتروني بتكلفة أقل، مما يجعلها خياراً اقتصادياً فعالاً للمؤسسات والعملاء.
- مرونة الاستخدام: صُممت الخدمات المالية الرقمية لتكون سهلة وبسيطة، وتلائم احتياجات الأفراد وظروفهم المختلفة، مما يتيح استهداف شريحة واسعة من المستخدمين وتلبية متطلباتهم بكفاءة.
- تحسين التخزين والأرشفة: تتيح الأنظمة الرقمية حفظ البيانات وتنظيمها واسترجاعها بسهولة، مع تقليل الأخطاء البشرية، ما يدعم كفاءة معالجة المعلومات ويساعد في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات المالية.
- تقليص المسافات: تتجاوز التكنولوجيا المالية الحواجز الجغرافية والاجتماعية، وتمكن جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية، كما تعزز قدرة الشركات الناشئة على الابتكار وتطوير منتجات تناسب احتياجات العملاء، بما يساهم في دعم الشمول المالي.

المطلب الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية وأهدافها

أولاً: أهمية التكنولوجيا المالية

- تعزيز الشمول المالي: تمكّن التكنولوجيا المالية الفئات غير المتعاملة سابقاً مع البنوك من الوصول إلى الخدمات المالية، مما يدمج شرائح واسعة من المجتمع في النشاط الاقتصادي ويحفز النمو وتنويع مصادر الدخل.

- توفير بدائل تمويلية مبتكرة: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل بسهولة ومرونة عبر منصات التمويل الرقمي، متجاوزة الصعوبات المرتبطة بالقنوات التقليدية.
- تسهيل الأنشطة الاقتصادية الدولية: تدعم التجارة الخارجية وتحويلات العاملين عبر حلول دفع عابرة للحدود تتميز بالسرعة والكفاءة، مما يقلل التكاليف ويزيد من موثوقية المعاملات المالية.
- دعم الاستقرار المالي وإدارة المخاطر: توفر أنظمة رقمية متقدمة لمراقبة العمليات المالية بدقة وشفافية، مما يقلل المخاطر النظامية ويعزز الامتثال للمتطلبات التنظيمية.
- تعزيز مرونة القطاع المالي: تطوير الأطر التنظيمية الرقمية يزيد من قدرة القطاع المالي على مواجهة الأزمات الاقتصادية وضمان استمرارية الخدمات بكفاءة عالية.
- تمكين الفئات المهمشة: توسيع نطاق الشمول المالي يتيح لمختلف الفئات الوصول إلى الخدمات والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، مما يدعم العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين إدارة المخاطر واتخاذ القرار المالي: تحليل البيانات الضخمة واستخدام الخوارزميات المتقدمة يساعد في تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة ودعم اتخاذ قرارات مالية رشيدة.
- رفع جودة الخدمات المالية: تطبيق الحلول الرقمية المتطورة يعزز الأمان المالي ويزيد من كفاءة وشفافية الخدمات المقدمة للعملاء.
- مكافحة الجرائم المالية: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات المتقدمة يساهم في الكشف المبكر عن الأنشطة غير المشروعة، مما يعزز نزاهة واستقرار النظام المالي. (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

ثانياً: أهداف التكنولوجيا المالية

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تعكس دورها في تطوير القطاع المالي وتعزيز كفاءته، ويمكن عرضها في صورة نقاط تحليلية كما يلي: (طلحي & زوادي، ٢٠٢٣)

أ. تقليل التكاليف:

تهدف التكنولوجيا المالية إلى خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بالخدمات المالية، من خلال الاعتماد على الحلول الرقمية بدلاً من القنوات التقليدية، الأمر الذي يتيح توسيع قاعدة المستفيدين، لا سيما الأفراد والشركات غير المشمولة مصرفياً.

ب. تعزيز الخصوصية وتخصيص الخدمات:

تُصمم خدمات التكنولوجيا المالية بما يتلاءم مع تفضيلات العملاء واحتياجاتهم الفردية، مما يمكن المؤسسات المالية من تقديم حلول مخصصة عبر قنوات متعددة، ويعزز من تجربة المستخدم ورضاه.

ج. السرعة في إنجاز المعاملات:

تعتمد التكنولوجيا المالية على تقنيات حديثة تُمكن من تنفيذ العمليات المالية بسرعة عالية، مما يختصر الوقت والجهد، ويُحسن من كفاءة تقديم الخدمات.

د. الانتشار العالمي:

تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية، حيث يمكن تقديم الخدمات للعملاء في مختلف أنحاء العالم، مما يعزز من العولمة المالية.

هـ. تعزيز القدرة على المقارنة واتخاذ القرار:

تتيح تطبيقات التكنولوجيا المالية للمستخدمين إمكانية المقارنة بين الخدمات المالية المقدمة من مختلف المؤسسات، سواء من حيث التكلفة أو الجودة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً

المطلب الثالث: الدوافع والعوامل الأساسية للتوجه نحو التكنولوجيا المالية

١. الدوافع الأساسية للتوجه نحو التكنولوجيا المالية

جاء التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية نتيجة مجموعة من العوامل والدوافع التي أسهمت في تسريع تبنيها، ومن أبرزها: (Berriche, 2023)

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: أدت هذه الأزمة إلى تراجع الثقة في المؤسسات المالية التقليدية، مما دفع الأفراد إلى البحث عن بدائل أكثر أماناً وفعالية، مثل الإقراض بين الأفراد، والتمويل الجماعي، ومنصات الاستثمار الرقمية.

الثورة الصناعية الرابعة: ساهمت التحولات التكنولوجية، خاصة انتشار الإنترنت والأجهزة الذكية، في خلق بيئة مواتية لظهور التكنولوجيا المالية، استجابةً لتغير احتياجات المستهلكين وسلوكهم.

التطور التكنولوجي المتسارع: غياب القيود التقنية وسرعة الابتكار أسهما في دعم انتشار التكنولوجيا المالية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات وتحسين كفاءة الأنظمة المالية.

الابتكارات المالية: أدى البحث عن حلول تمويلية بديلة إلى انتشار خدمات التكنولوجيا المالية عالمياً، مع ارتفاع معدلات تبنيها بين الأفراد والمؤسسات، خاصة في الأسواق الناشئة.

٢. العوامل المساهمة في تسريع انتشار التكنولوجيا المالية

هناك مجموعة من العوامل التي دعمت التوسع السريع للتكنولوجيا المالية، من أبرزها: (Abdullah, 2024)

- الانتشار الواسع للهواتف الذكية ذات الإمكانيات المتقدمة.
- تحسن خدمات الإنترنت من حيث السرعة والتغطية الجغرافية.
- تطور البرمجيات والتطبيقات المالية الرقمية.
- تزايد الحاجة إلى معاملات مالية سريعة ومرنة في ظل التغيرات العالمية.
- صدور تشريعات وقوانين تدعم استخدام التكنولوجيا المالية وتنظمها.
- الانتشار المتزايد للعمليات الرقمية، والتمويل الجماعي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

٣. قطاعات التكنولوجيا المالية

تشمل التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من القطاعات التي تغطي مختلف الأنشطة المالية، ويمكن إبراز أهمها كما يلي: (صخري & بن علي، ٢٠٢١)

أ. قطاع المدفوعات:

يُعد من أكثر القطاعات تطورًا، حيث يوفر حلول الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، وخدمات الدفع عبر الإنترنت والهواتف الذكية، ويتميز بقدرته على الانتشار السريع وجذب العملاء بتكلفة منخفضة.

ب. قطاع التمويل والإقراض الرقمي:

يرتكز على نماذج مثل التمويل الجماعي والإقراض بين الأفراد، ويهدف إلى تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال ربط المستثمرين بالمقترضين عبر منصات رقمية بكفاءة عالية.

ج. قطاع إدارة الثروات:

يشمل خدمات التخطيط المالي وإدارة الاستثمارات، ويستهدف الأفراد ذوي الدخل المرتفع وأصحاب الأعمال، حيث تسهم الشركات الناشئة في تقديم حلول مبتكرة تتنافس المؤسسات التقليدية.

د. قطاع التأمين (InsurTech):

يعتمد على استخدام التقنيات الحديثة لتحسين خدمات التأمين، من خلال تحليل البيانات وتقييم المخاطر بدقة، وتقديم خدمات أكثر كفاءة وبتكلفة أقل.

هـ. قطاع سلسلة الكتل والعملات الرقمية:

تُعد تقنية البلوك تشين من أهم الابتكارات، حيث توفر نظامًا لا مركزيًا لتسجيل المعاملات بشكل آمن وشفاف دون الحاجة إلى وسيط مركزي. كما تمثل العملات الرقمية مثل البيتكوين والإيثريوم نموذجًا للنقود الرقمية التي تعمل خارج إطار البنوك المركزية، مما يعكس تحولًا جذريًا في مفهوم النقود والخدمات المالية.

٤. خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية حزمة واسعة من الخدمات التي تستهدف مختلف فئات المستخدمين، ويمكن إبرازها على النحو التالي: (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

أ. خدمات الائتمان:

تسهم التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى التمويل، من خلال تقديم بدائل حديثة للإقراض، مما يتيح للأفراد والمؤسسات الحصول على الائتمان عبر قنوات غير تقليدية، مثل منصات الإقراض الرقمي وأسواق رأس المال، وهو ما يعزز من كفاءة توزيع الموارد المالية.

ب. خدمات الدفع:

تُعد من أكثر الخدمات انتشارًا، حيث توفر حلولًا مرنة تشمل الدفع عبر الهواتف المحمولة، والتحويلات المالية الدولية، وإدارة المدفوعات الإلكترونية، مما يسهم في تسريع العمليات المالية وتقليل تكاليفها.

ج. الخدمات الموجهة للمصارف والشركات:

تدعم التكنولوجيا المالية المؤسسات من خلال تقديم حلول متقدمة تعتمد على تقنيات حديثة مثل البلوكشين، والتي تُستخدم في تسجيل المعاملات، وتحسين إدارة البيانات، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر والامتثال.

د. خدمات تحويل الأموال:

تتيح إجراء التحويلات المالية بسرعة وأمان على المستوى العالمي، مع تقديم خدمات إضافية مثل التأمين والحلول القائمة على التقنيات الرقمية الحديثة، بما في ذلك العملات المشفرة.

هـ. خدمات الاستثمار والتمويل:

تعمل على جذب مدخرات الأفراد من خلال منصات التمويل الجماعي، وتوفير أدوات استثمارية رقمية، إضافة إلى تقديم الاستشارات المالية عبر الإنترنت، مما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين.

و. الخدمات المعتمدة على البيانات الضخمة:

تعتمد التكنولوجيا المالية على تحليل كميات هائلة من البيانات لتقديم خدمات مخصصة، حيث تساعد المؤسسات المالية على فهم سلوك العملاء وتحسين علاقتها بهم، بالإضافة إلى تعزيز الأمن السيبراني والكشف عن عمليات الاحتيال، ودعم اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الرابع: تقنيات ومخاطر التكنولوجيا المالية

١. تقنيات التكنولوجيا المالية

ترتكز التكنولوجيا المالية على مجموعة من التقنيات المتقدمة التي تشكل الأساس لابتكاراتها، ومن أبرزها: (إبتهال & صلاح الدين، ٢٠٢١)

- الذكاء الاصطناعي: يُستخدم لمحاكاة القدرات البشرية في التفكير والتحليل، مما يتيح تحسين اتخاذ القرار، والتنبؤ بالمخاطر، وتحليل البيانات بكفاءة عالية.
- تعلم الآلة: يساعد في تحليل البيانات واستخلاص الأنماط منها، مما يمكن من بناء نماذج تنبؤية تُستخدم في تحسين الخدمات المالية وتخصيصها.
- الأمن السيبراني: يُعد عنصرًا أساسيًا لحماية البيانات والأنظمة المالية، من خلال استخدام أدوات وتقنيات متقدمة لضمان سرية المعلومات وسلامتها.
- العملات المشفرة: تمثل شكلاً من أشكال النقود الرقمية التي تعتمد على التشفير، وتُستخدم في المعاملات عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وسيط مركزي.
- تقنية سلسلة الكتل (Blockchain): توفر نظاماً لا مركزيًا لتسجيل المعاملات بشكل آمن وشفاف، مما يعزز الثقة بين الأطراف ويقلل من الاعتماد على الجهات الوسيطة.
- العقود الذكية: هي برامج رقمية تُنفذ تلقائيًا عند تحقق شروط معينة، مما يقلل من الحاجة إلى تدخل بشري ويعزز من كفاءة العمليات التعاقدية.
- الحوسبة السحابية: تتيح الوصول إلى موارد تقنية مرنة عند الطلب، مما يساعد المؤسسات المالية على تقليل التكاليف وتحسين الأداء.
- إنترنت الأشياء: يربط بين الأجهزة المختلفة عبر الإنترنت، مما يسمح بجمع البيانات وتحليلها لدعم الخدمات المالية الذكية.
- البيانات الضخمة: تُستخدم لتحليل سلوك العملاء واكتشاف الأنماط، مما يساهم في تحسين إدارة المخاطر وتقديم خدمات مالية مخصصة.

٢. مخاطر التكنولوجيا المالية

على الرغم من المزايا العديدة للتكنولوجيا المالية، إلا أنها تتطوي على مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على الأفراد والمؤسسات، ومن أهمها: (مسعودي & قريشي، ٢٠٢٣)

- مخاطر أمن المعلومات: تتمثل في احتمالية تعرض البيانات المالية للاختراق أو التسريب، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية وانتهاك خصوصية المستخدمين.
- مخاطر الطرف الثالث: تنشأ عند اعتماد المؤسسات المالية على شركات خارجية لإدارة البيانات أو تقديم الخدمات، مما يزيد من احتمالية حدوث اختراقات أو سوء استخدام للمعلومات.
- مخاطر الائتمان: قد يؤدي التوسع في الإقراض عبر المنصات الرقمية إلى ضعف معايير التقييم الائتماني، مما يزيد من احتمالية التعثر المالي.
- مخاطر نقص الوعي المالي: قلة معرفة المستخدمين بطبيعة خدمات التكنولوجيا المالية قد تعرضهم لمخاطر مختلفة، وتحد من قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة.
- المخاطر السيبرانية: تشمل الهجمات الإلكترونية مثل الاختراقات والفيروسات والابتزاز الرقمي، والتي قد تؤدي إلى تعطيل الأنظمة أو فقدان البيانات.
- المخاطر الاستراتيجية: تتمثل في التحديات التي تواجه المؤسسات التقليدية نتيجة المنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية، مما قد يؤثر على حصتها السوقية وربحياتها.
- المخاطر التشغيلية: ترتبط بتعقيد الأنظمة الرقمية وصعوبة إدارتها، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالامتثال التنظيمي ومكافحة الجرائم المالية.

المبحث الثاني: الشمول المالي

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بموضوع الشمول المالي، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، حيث برزت الحاجة إلى إدماج مختلف فئات المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الفقيرة والمهمشة. ويهدف الشمول المالي إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن دعم العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والتمهيش. (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

يهدف هذا المطلب إلى استعراض نشأة مفهوم الشمول المالي، وأهم التعريفات التي قدمتها المنظمات الدولية، بالإضافة إلى إبراز أهميته وأهدافه.

أولاً: مفهوم ونشأة الشمول المالي

١. نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي، الذي يعد نقيضًا للإقصاء المالي، لأول مرة سنة ١٩٩٣ من خلال دراسة (Layton & Thrift) حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تم التطرق إلى تأثير إغلاق فروع البنوك على قدرة السكان في الوصول إلى الخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي، تزايدت الدراسات التي تناولت الصعوبات التي تواجه بعض الفئات في الحصول على الخدمات المالية. (بايس & كلاخي، ٢٠٢٣)

وفي عام ١٩٩٩، تم استخدام مصطلح الشمول المالي للإشارة إلى محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية. وبعد الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، ازداد الاهتمام الدولي بهذا المفهوم، حيث التزمت الحكومات بتعزيز وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية. وقد اعتبر البنك الدولي الشمول المالي عنصرًا أساسيًا في مكافحة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، كما تبنت مجموعة العشرين هذا المفهوم ضمن أولوياتها في الأجندة الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامجًا عالميًا لتوسيع نطاق الخدمات المالية، مع التركيز على أنظمة الدفع المبتكرة. (صباغ & غزي، ٢٠٢٠)

٢. مفهوم الشمول المالي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الشمول المالي، ومن أبرزها:

عرف مركز الشمول المالي (CFI) الشمول المالي بأنه الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة، وبطريقة تحفظ كرامة العملاء. (بهلولي & أمير سعيد، ٢٠٢٢، ص: ٢٧١)

كما عرّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه عملية تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بأسعار معقولة، مع تشجيع استخدامها من قبل مختلف فئات المجتمع، من خلال التوعية والتثقيف المالي بهدف تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

أما البنك الدولي (WB) فيعرّف الشمول المالي بأنه تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار مناسبة، تشمل المدفوعات، الادخار، الائتمان، والتأمين، ويتم تقديمها بشكل مسؤول ومستدام. (بوطالب & سفاري، ٢٠٢٣)

في حين ترى مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) أنه يمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الجهات التنظيمية لتعزيز وصول جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة، إلى الخدمات المالية بشكل عادل وشفاف وبتكلفة مناسبة. (خروبي لقواس، ٢٠٢٣)

وانطلاقاً من هذه التعريفات، يمكن القول إن الشمول المالي هو:

إتاحة واستخدام مختلف الخدمات والمنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع، خاصة الفئات المهمشة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت المناسب وبجودة عالية وتكلفة معقولة، مع ضمان حماية المستهلك المالي.

ثانياً: أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي في مجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها ما يلي: (قيايلي & وكال، ٢٠٢٣)

يسهم الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي، حيث توجد علاقة طردية بين مستوى الشمول المالي وكل من الاستقرار المالي والنمو، إذ يصعب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في ظل استبعاد شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات من النظام المالي الرسمي.

كما يعزز الشمول المالي مستوى المنافسة بين المؤسسات المالية، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تنويع منتجاتها وتحسين جودة خدماتها بهدف جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، إضافة إلى تقنين القنوات المالية غير الرسمية.

ويمثل الشمول المالي كذلك ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة، وتمكين المرأة، ودعم المشروعات الصغيرة، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر وعدم المساواة.

ومن جانب آخر، يؤدي انتشار الأتمتة في النظام المالي، من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية كالحواسب والهواتف الذكية، إلى توسيع قاعدة المستخدمين، وتحسين القدرة على تتبع العمليات المالية، مما يساهم في الحد من الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى تعزيز حماية المستهلك المالي ونشر الثقافة المالية بين الأفراد. (سعيد، ٢٠٢٣، ص ٤٨)

كما تظهر أهمية الشمول المالي من خلال:

- تحسين معدلات الادخار وتمكين الفئات المحرومة من تلبية احتياجاتها الأساسية كالتعليم والصحة والغذاء، إضافة إلى دعم الاستقرار المالي للأسر في حالات الطوارئ.
- تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة سرعة دوران النقود، مما يعزز فعالية السياسات الاقتصادية ويحسن كفاءة الأسواق (محمد طرشي وآخرون، ٢٠١٩، ص ١٢٢-١٢٤).
- تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، بما يعزز الشفافية في المعاملات المالية.
- توسيع نطاق وصول الأفراد إلى الخدمات المالية ومصادر التمويل.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي

أصبح الشمول المالي من أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة، نظراً لما يسعى إليه من تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها: (بوطالب & سفاري، ٢٠٢٣)

- تسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، من خلال نشر الوعي المالي وتعريف الأفراد بكيفية الاستفادة منها.
- تشجيع الادخار والاستثمار الأمثل لدى الأفراد والمؤسسات الصغيرة.
- الحد من المخاطر المرتبطة بمقدمي الخدمات المالية خارج الإطار الرسمي، وتعزيز كفاءة النظام المالي الرسمي.
- تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية من خلال وضع الأطر التنظيمية والتوعوية اللازمة.
- تسهيل الوصول إلى التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة جداً، بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي ودعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية (بولمرج، ٢٠٢٣).
- دعم العمل الحر وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي (نظير رياض وآخرون، ٢٠٢٣، ص ٨٧٧).
- التحول نحو أنظمة الدفع الرقمية بدلاً من النقدية، بما يحد من الفساد والجرائم المالية (بوطالب & سفاري، ٢٠٢٣، ص ٧٩٤).

المطلب الثاني: سياسات وركائز تعزيز الشمول المالي وتحديات تطبيقه

أولاً: مبادئ الشمول المالي

(ايبو & بيرير، ٢٠٢٣) اعتمدت مجموعة العشرين (G20) خلال قمة تورنتو سنة ٢٠١٠ مجموعة من المبادئ الأساسية لتعزيز الشمول المالي، والتي تهدف إلى توفير بيئة تنظيمية مناسبة لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات المحرومة. وتشمل هذه المبادئ: القيادة، التنوع، الابتكار، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، التناسب، والإطار التنظيمي.

وفي سياق تطوير الشمول المالي الرقمي، أصدرت مجموعة العشرين خلال قمة تشينغداو بالصين سنة ٢٠١٦ مبادئ توجيهية لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية، من خلال: (الوليد و الفران، ٢٠٢٠)

- دعم البنية التحتية الرقمية
- تحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر
- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي

- حماية المستهلك المالي
- نشر الثقافة المالية الرقمية
- تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية

كما أطلقت مجموعة العشرين خلال رئاستها في المملكة العربية السعودية سنة ٢٠٢٠ مجموعة من المبادئ التوجيهية التي ركزت على: (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

- تطوير بنية تحتية مالية رقمية آمنة
- دعم المنتجات المالية الرقمية
- تحسين جودة البيانات المالية
- تعزيز السياسات الشاملة
- دعم الابتكار التنظيمي
- تقليص الفجوة في الوصول للخدمات المالية
- نشر الثقافة المالية والرقمية
- حماية بيانات العملاء

ثانياً: ركائز تعزيز الشمول المالي

يتطلب تعزيز الشمول المالي توافر مجموعة من الركائز الأساسية التي تساهم في نشره وضمان وصوله إلى مختلف شرائح المجتمع، ويمكن إبراز أهم هذه الركائز فيما يلي: (بوسليمانى & بريش، ٢٠٢٣)

١. دعم البنية التحتية المالية

تُعد البنية التحتية المالية حجر الأساس لتحقيق بيئة ملائمة للشمول المالي، حيث تشمل توفير إطار تشريعي وتنظيمي داعم يتضمن القوانين والتعليمات التي تسهم في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية. كما يتطلب الأمر التوسع الجغرافي في انتشار المؤسسات المالية بمختلف أشكالها، مثل فروع البنوك، وأجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، وخدمات الهاتف المصرفي والتأمين.

إلى جانب ذلك، يبرز دور تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية بكفاءة، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والصيرفة الإلكترونية لخفض التكاليف، فضلاً عن أهمية إنشاء قواعد بيانات شاملة، خاصة المتعلقة بالبيانات الانتمائية للأفراد والمنشآت الصغيرة.

٢. الحماية المالية للمستهلك

تشير الحماية المالية إلى مجموعة القواعد والإجراءات التي تهدف إلى حماية العملاء من المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية، وذلك من خلال ضمان سرية بياناتهم، وتعزيز الشفافية والعدالة في التعامل، وتقديم خدمات مالية بتكاليف مناسبة وجودة عالية، بما يعزز ثقة الأفراد في النظام المالي.

٣. تطوير المنتجات والخدمات المالية

يستلزم تحقيق الشمول المالي تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع، لا سيما الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتحقق ذلك عبر تخفيض الرسوم والعمولات، وتعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية، بما يساهم في دمج هذه الفئات ضمن النظام المالي الرسمي.

٤. التثقيف والتوعية المالية

يمثل التثقيف المالي ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث يتطلب إعداد استراتيجيات وطنية تهدف إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة المالية لدى الأفراد، خاصة الفئات المستهدفة مثل النساء وأصحاب المشاريع الصغيرة. ويتم ذلك من خلال تعاون الجهات الحكومية مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات العلاقة.

ثالثاً: سياسات الشمول المالي

أظهرت التجارب الدولية مجموعة من السياسات الفعالة في تعزيز الشمول المالي، والتي ساهمت في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ومن أبرزها: (سورية & السعيد، ٢٠١٩)

١. الوكيل البنكي (Agent Banking)

يعتمد هذا النموذج على تعاقد البنوك مع منافذ بيع غير مصرفية مثل الصيدليات ومكاتب البريد والمتاجر، لتقديم الخدمات المالية. وقد أسهم هذا التوجه في خفض التكاليف، وتسهيل فتح الحسابات، وزيادة عدد المستخدمين، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى فروع مصرفية.

٢. الدفع عبر الهاتف المحمول (Mobile Payment)

أدى الانتشار الواسع للهواتف المحمولة إلى إحداث تحول كبير في تقديم الخدمات المالية، حيث أصبحت المعاملات أكثر سرعة وأقل تكلفة، مع زيادة نقاط الوصول للخدمات، وتقليل الاعتماد على النقد، مما ساهم في استقطاب فئات جديدة غير متعاملة مع البنوك.

٣. تنويع مقدمي الخدمات المالية

عملت السياسات التنظيمية على إتاحة المجال لمؤسسات متنوعة لتقديم الخدمات المالية، مثل مؤسسات التمويل الأصغر، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما يعزز الابتكار ويزيد من كفاءة الوصول إلى الخدمات المالية.

٤. إصلاح البنوك الحكومية

تلعب البنوك الحكومية دوراً مهماً في دعم الشمول المالي، خاصة في المناطق الريفية. وقد ركزت الإصلاحات على تحسين كفاءة هذه البنوك، وتعزيز الحوكمة، وتبني تقنيات حديثة، بما يمكنها من تقديم خدمات مالية مستدامة للفئات ذات الدخل المحدود.

٥. حماية المستهلك المالي

تسعى هذه السياسة إلى معالجة عدم توازن المعلومات بين المؤسسات المالية والعملاء، من خلال تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات الكافية قبل وبعد التعاقد، بما يحد من الممارسات غير الأخلاقية ويعزز استدامة السوق المالي.

٦. سياسات الهوية المالية (Financial Identity)

تهدف إلى تسهيل حصول الأفراد، خاصة ذوي الدخل المحدود، على الخدمات المالية من خلال تبسيط متطلبات فتح الحسابات، ومعالجة مشكلة نقص الوثائق الرسمية، بما يساعد على إدماجهم في النظام المالي الرسمي.

رابعاً: التحديات التي تعيق توسيع الشمول المالي

رغم الجهود المبذولة، يواجه الشمول المالي عدداً من التحديات التي تحد من انتشاره، ومن أبرزها: (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

- التحدي المالي: يتمثل في ضعف القدرة المالية لبعض الأفراد على فتح الحسابات أو تحمل تكاليف الخدمات المصرفية، مما يستدعي توفير خدمات منخفضة التكلفة وبرامج تمويل ميسرة.
- التحدي الثقافي: يرتبط بضعف الوعي المالي أو وجود موانع ثقافية ودينية تحول دون التعامل مع المؤسسات المالية، وهو ما يتطلب تكثيف برامج التوعية والتثقيف المالي.
- التحدي الجغرافي: يتمثل في محدودية انتشار المؤسسات المالية في المناطق النائية، مما يستدعي التوسع في الخدمات الرقمية والمصرفية المتنقلة.
- التحدي المؤسسي: ينشأ نتيجة ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية، وتعقيد الإجراءات، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الكفاءة.

- ضعف البنية التحتية المالية الذي يحد من فرص الوصول إلى الخدمات التمويلية، خاصة في الدول النامية.
- انتشار الأمية المالية والاقتصاد غير الرسمي ويؤثر سلباً على تقبل الأفراد للخدمات المالية الرسمية، ويحد من فعالية سياسات الشمول المالي.
- انخفاض الثقة في المؤسسات المالية حيث يُعد من أبرز المعوقات، حيث يؤدي ضعف الثقة إلى عزوف الأفراد عن التعامل مع البنوك.
- محدودية تطور المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق الاستثمار ومؤسسات الادخار، مما يؤدي إلى الاعتماد المفرط على البنوك وعدم تلبية كافة الاحتياجات التمويلية.

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي وتطوير الخدمات المالية والمصرفية، حيث تسهم في توسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية بطرق مبتكرة وآمنة، مما يضمن تحقيق قدر أكبر من العدالة في إتاحة هذه الخدمات لمختلف فئات المجتمع. (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي

أولاً: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

يشير مصطلح التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى الشركات التي تجمع بين الابتكار التكنولوجي والخدمات المالية بهدف تقديم حلول أكثر كفاءة وسهولة وشفافية مقارنة بالخدمات التقليدية. وتشمل هذه الشركات مؤسسات ناشئة تسعى إلى تحسين الخدمات المصرفية والمالية سواء من خلال التعاون مع المؤسسات التقليدية أو منافستها. (يوسف، ٢٠٢٣)

كما تُعرّف بأنها مؤسسات حديثة تعتمد على التكنولوجيا والابتكار لتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة ذات أثر ملموس في تحسين كفاءة القطاع المالي.

ثانياً: خصائص شركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بعدة خصائص أساسية، من أبرزها: (عمار & خيرالدين، ٢٠٢٣)

- الانتشار الواسع: تستهدف مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود.
- المرونة وانخفاض التكلفة: تقدم خدمات مالية بأساليب دفع مرنة تتناسب مع احتياجات العملاء.

- التركيز على العميل: تصميم خدمات بسيطة وسهلة الاستخدام.
- السرعة والكفاءة: الاعتماد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لإنجاز العمليات بسرعة.
- الاعتماد على الهاتف المحمول: تقديم الخدمات عبر التطبيقات الرقمية لتوسيع الوصول.

ثالثاً: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

تنقسم شركات التكنولوجيا المالية وفق عدة معايير، أهمها: (بن ساعد & بن صخرية، ٢٠٢٤)

أ. حسب العلاقة مع المؤسسات التقليدية:

❖ شركات تنافسية

❖ شركات تعاونية

ب. حسب طبيعة مقدم الخدمة:

❖ المؤسسات المالية التقليدية

❖ الشركات الناشئة

❖ شركات التكنولوجيا الكبرى

❖ مزودو الخدمات المتخصصون

رابعاً: فوائد التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية

يساهم التعاون بين الطرفين في تحقيق عدة مزايا، من أهمها: (Benyezza & Bouketir, 2023)

- خلق مصادر دخل جديدة
- تحسين تجربة العملاء
- تطوير نماذج أعمال مبتكرة
- تعزيز الثقة في الخدمات المالية
- زيادة حجم المعاملات المالية
- تسريع الابتكار باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

المطلب الثاني: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

أولاً: دور التكنولوجيا المالية في توسيع الاستفادة من الخدمات المالية

تساهم التكنولوجيا المالية في دمج الفئات المستبعدة مالياً من خلال: (غربي، ٢٠٢٢)

- تمكين الأفراد من فتح الحسابات وإجراء المعاملات بسهولة
- تقليل القيود المرتبطة بالدخل أو الإجراءات التقليدية
- توفير خدمات مالية عبر الهواتف المحمولة

كما ساهمت التقنيات الرقمية في:

- تسهيل فتح الحسابات عبر الهوية الرقمية
- رقمنة المدفوعات
- تحسين تصميم المنتجات المالية وفق احتياجات العملاء
- ثانيًا: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
- تدعم التكنولوجيا المالية الشمول المالي من خلال:
- توسيع نطاق التغطية عبر القنوات الرقمية
- تحسين معلومات العملاء باستخدام البيانات الرقمية
- خفض التكاليف التشغيلية عبر الأتمتة

كما تعتمد على تقنيات حديثة مثل:

- البلوكشين
- البيانات الضخمة
- التقنيات البيومترية
- التكنولوجيا الرقابية (RegTech)

المطلب الثالث: انعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

أولاً: الآثار الإيجابية

- تتمثل أهم الآثار الإيجابية فيما يلي: (بن قيدة & بهناس، ٢٠٢٣)
- تسريع وتيرة الخدمات المالية وجعلها أقل تكلفة وأكثر كفاءة
- تعزيز انتشار المدفوعات الإلكترونية
- تقديم خدمات مالية مبتكرة (الإقراض، التمويل الجماعي، التأمين...)
- دعم النمو الاقتصادي والشمول المالي
- تمكين الحكومات من تحسين توزيع المدفوعات

ثانيًا: الآثار السلبية

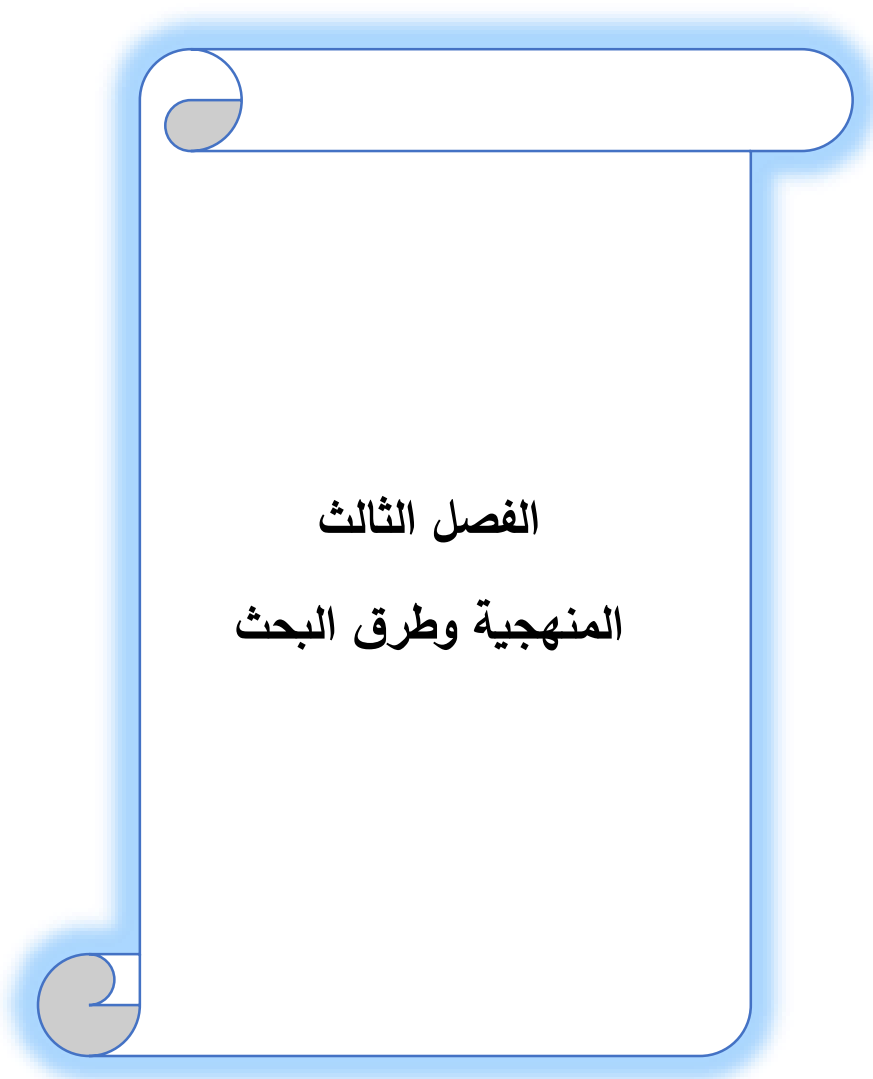
رغم مزاياها، قد تؤدي التكنولوجيا المالية إلى بعض الآثار السلبية مثل: (عبد الكريم & الأخضر، ٢٠٢٢)

- التحيز لصالح الفئات ذات الدخل المرتفع
- ضعف التغطية في المناطق الريفية
- نقص الوعي المالي لدى بعض الفئات

ثالثاً: مخاطر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

تشمل أبرز المخاطر ما يلي: (بوطالب & سفاري، ٢٠٢٣)

- الإقصاء الرقمي: بسبب ضعف البنية التحتية أو عدم توفر الأجهزة
- التمييز: نتيجة التحيز في البيانات والخوارزميات
- مخاطر حماية المستهلك: مثل ضعف الشفافية والأمن السيبراني
- مخاطر البيانات: كاختراق الخصوصية والاحتيال.



الفصل الثالث

المنهجية وطرق البحث

تمهيد الفصل الثالث

تعد المنهجية العلمية الركيزة الأساسية لأي دراسة أكاديمية، حيث توفر الأسس والخطوات المنظمة التي تُمكن الباحث من جمع البيانات وتحليلها بطريقة دقيقة وموضوعية، بما يحقق أهداف البحث ويضمن مصداقية نتائجه. وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة وأهدافها المتمثلة في قياس أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، تم اعتماد منهجية علمية دقيقة تمزج بين الوصف والتحليل، مما يتيح دراسة الظواهر المالية كما هي قائمة في الواقع العملي، وفهم العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بشكل واضح ومنهجي.

ويركز هذا الفصل على توضيح طرق البحث والأدوات المستخدمة، بدءًا بتحديد مجتمع الدراسة وعينته، وصولاً إلى أساليب جمع البيانات وتحليلها. كما يعرض الفصل تصميم أدوات الدراسة بما يتوافق مع أهداف البحث، ويبين معايير الاعتمادية والصلاحية للأداة، مما يضمن أن النتائج المستخلصة تمثل صورة دقيقة للتطبيق الفعلي لتقنيات التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي في البنوك السعودية. ويعكس هذا الفصل الحرص على اتباع خطوات البحث العلمي بشكل منهجي، بما يحقق التوازن بين الجانب الوصفي الذي يعكس الواقع المالي القائم، والجانب التحليلي الذي يسعى إلى تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات وتحليل أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي.

أولاً: منهجية البحث

انطلاقاً من طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب للبحوث الإدارية والتطبيقية التي تهدف إلى تحليل الظواهر المصرفية كما هي قائمة في الواقع العملي، ومن ثم تفسير العلاقات بين متغيراتها باستخدام الأدوات الكمية والإحصائية.

ويستند اختيار هذا المنهج إلى كونه يسمح بوصف واقع تطبيق تكنولوجيا المالية (FinTech) في البنوك السعودية، وتحليل أثرها على تعزيز الشمول المالي. كما يتيح المنهج الوصفي التحليلي اختبار الفرضيات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيقات التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة) والمتغير التابع (الشمول المالي)، وتحديد قوة واتجاه هذه العلاقة استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي.

وبذلك يجمع المنهج بين البعد الوصفي الذي يعكس الواقع البنكي القائم، والبعد التحليلي الذي يفسر العلاقات التآثرية بين المتغيرات.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنك الأهلي السعودي الذين لهم علاقة مباشرة باستخدام أو إدارة الخدمات الرقمية والتطبيقات المالية. ويشمل المجتمع العاملين في الإدارات المصرفية المختلفة مثل: الخدمات المصرفية للأفراد، إدارة المخاطر، قسم التقنية والمعلومات، قسم العمليات والتحليل المالي، والإدارات الأخرى المرتبطة بخدمات العملاء الرقمية.

وقد تم اختيار هذا المجتمع لارتباطه المباشر بتطبيقات التكنولوجيا المالية وتقديم الخدمات الرقمية، الأمر الذي يجعله الأنسب لدراسة أثر هذه التطبيقات في تعزيز الشمول المالي.

ثالثاً: عينة الدراسة

نظراً لاتساع نطاق مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول إلى جميع العاملين في البنك، تم الاعتماد على عينة ممثلة تعكس خصائص المجتمع البحثي. وقد تم تحديد حجم العينة ليكون ١٨٠ فرداً، بناءً على المعايير الإحصائية المعتمدة لتحديد حجم العينة في الدراسات المماثلة، مع مراعاة التمثيل المتوازن للفئات الوظيفية المختلفة داخل البنك.

وقد تم اختيار أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع الإدارات والفئات الوظيفية المختلفة، بما في ذلك الإدارات الإدارية، التشغيلية، التقنية، والتحليلية، وذلك لتقليل التحيز وتحقيق تمثيل دقيق للمجتمع.

رابعاً: جمع البيانات

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، نظراً لملاءمتها لطبيعة الدراسة الكمية، وقدرتها على قياس اتجاهات وآراء المشاركين بدقة، وسهولة تحليلها إحصائياً.

خطوات جمع البيانات:

تصميم الاستبانة استناداً إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بتطبيقات التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

تحويل الاستبانة إلى صيغة إلكترونية باستخدام منصة Google Forms، وتوزيعها على أفراد العينة المستهدفة في البنك.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: كتب، تقارير، مجلات علمية، مقالات متخصصة، وأبحاث سابقة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

المصادر الأولية: الاستبانة الإلكترونية الموجهة إلى موظفي البنك الأهلي السعودي، والتي تم التحقق من صحتها ومصداقيتها قبل تطبيقها.

خامساً: أدوات الدراسة

تم استخدام الاستبانة للكشف عن أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وقد تم تصميمها على محورين:

المحور الأول (المتغير المستقل: تطبيقات التكنولوجيا المالية)

ويتضمن مجموعة من الفقرات التي تقيس مستوى تطبيق أبعاد التكنولوجيا المالية في البنك الأهلي السعودي، موزعة على خمسة أبعاد رئيسية:

- المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية
- التمويل البديل والإقراض الرقمي
- إدارة العمليات والأتمتة
- تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي
- الأمن السيبراني

المحور الثاني (المتغير التابع: الشمول المالي)

ويشمل عبارات تقيس مستوى الشمول المالي في البنك الأهلي السعودي من حيث: الوصول، الاستخدام، الجودة، والرفاه المالي.

سادساً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة في تعزيز الشمول المالي دون التوسع في متغيرات مصرفية أخرى.

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على البنك الأهلي السعودي في الفروع الرئيسية داخل المملكة.

الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة خلال الفصل الأول من عام ٢٠٢٦م.

التحليل الإحصائي المستخدم:

١. اختبارات الثبات والمصدقية لأداة الدراسة (الاستبيان):

❖ استخدام معامل الارتباط لمعرفة مدى قوة العلاقة بين فقرات أسئلة الاستبانة والمتغير التي تنتمي اليه الفقرة.

❖ اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لمعرفة ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء العينة على مستوى المتغيرات الرئيسية.

٢. الأساليب الإحصائية المتعلقة بوصف نتائج متغيرات ومحاور وفقرات الدراسة:

✓ التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.

✓ المتوسط الحسابي والوزن النسبي ودرجة الموافقة.

✓ الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات العينة عن المتوسط.

٣. الأساليب الإحصائية المتعلقة باختبار الفرضيات:

❖ معامل الارتباط لمعرفة الارتباط بين محاور الدراسة

❖ اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech)

في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية على القطاع المصرفي السعودي في ظل

رؤية ٢٠٣٠.

اختبار الثبات

تم اختبار معامل الثبات، باستخدام ألفا كرونباخ لمعرفة مدى تشابه اجابات افراد العينة، ولقياس مدى ثبات الاستبانة، حيث تم حساب معامل "ألفا كرونباخ"، والجدول (١) يوضح معاملات ثبات الاستبانة.

جدول رقم (١): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

متغيرات الدراسة	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech)	.773	15
الشمول المالي	.868	12
الاستبانة كاملة	.886	27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أشار الجدول أعلاه، أن معامل الثبات العام للاستبانة قد بلغ ٠,٨٨٦، وهي نسبة ممتازة كونها تزيد عن النسبة المقبولة احصائياً والبالغة ٦٠%، وهذا يشير الى أن استبانة البحث تتمتع بدرجة ودلالة ثبات مقبولة، ويؤكد وجود علاقة ترابط بين عبارات الاستبانة، وبالنسبة لمتغيرات الدراسة فإن متغير تطبيقات التكنولوجيا المالية (٧٧٣)، والشمول المالي (٨٦٨)، مما يعطي ثقة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج، ويمكن الاعتماد نتائج الاستبانة في التفسير، والإجابة عن أسئلة الدراسة.

صدق الاستبانة

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال تطبيقها على عينة من أفراد العينة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المحور (المتغير) مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه الفقرة، وكذلك حساب ارتباط بيرسون بين درجات كل محور (متغير) من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة، وذلك باستخدام برنامج SPSS والجدول التالية توضح ذلك.

جدول ٢: معامل الارتباط بين فقرات متغير تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech) والدرجة الكلية للمتغير

تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech)		معامل الارتباط	الدلالة
المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية	يوفر البنك تطبيقات جوال متكاملة تتيح إجراء جميع المعاملات المالية اليومية (تحويل، دفع فواتير) بسهولة	.565**	.000
	يعتمد البنك على تقنية "الدفع بدون تلامس" عبر البطاقات والهواتف المحمولة بشكل فعال.	.621**	.000
	تتيح محفظة البنك الإلكترونية إمكانية إجراء المعاملات المالية للأفراد والشركات على مدار الساعة دون الحاجة لزيارة الفرع.	.522**	.000
التمويل البديل والإقراض الرقمي	يوفر البنك خدمات الإقراض الرقمي (Digital Lending) التي تعتمد على تحليل البيانات الائتمانية البديلة دون الحاجة إلى كفيل تقليدي	.619**	.000
	تعتمد عملية الموافقة على التمويل في البنك على خوارزميات ذكاء اصطناعي تقلل من الوقت اللازم للإجراءات	.652**	.000
	يوفر البنك حلول تمويلية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر منصات رقمية متكاملة.	.589**	.000

0.000	.499**	يعمل البنك على إتاحة إمكانية فتح الحسابات البنكية (Onboarding) عن بعد بشكل كامل (رقمي) دون توقيع ورقي.	إدارة العمليات والأتمتة
0.000	.654**	يستخدم البنك تقنيات الروبوتات (RPA) لأتمتة العمليات الخلفية (Back-office) مما يقلل من الأخطاء البشرية وزمن الإنجاز	
0.000	.895**	يعتمد البنك على تقنيات "الخدمات المصرفية المفتوحة" (Open Banking) "لمشاركة البيانات بأمان مع أطراف ثالثة لتقديم خدمات مبتكرة	
0.000	.454**	يوظف البنك تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning) في تقييم المخاطر الائتمانية بدقة أعلى من الطرق التقليدية	تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي
0.000	.613**	يعتمد البنك على الذكاء الاصطناعي (AI) في تحسين خدمة العملاء مثل Chatbots المتطورة (وتوقع احتياجاتهم).	
0.000	.847**	يستخدم البنك تحليلات البيانات الضخمة (Big Data) لتخصيص المنتجات والخدمات المالية وفقاً لسلوك واحتياجات كل عميل	
0.000	.665**	يعمل البنك على تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى العملاء ويوفر أنظمة حماية متطورة ضد الاحتيال المالي الرقمي.	الأمن السيبراني
0.000	.901**	يوفر البنك حلول هوية رقمية آمنة (Digital Identity) تتيح للعملاء التوقيع على العقود إلكترونياً بثقة تامة.	
0.000	.721**	يطبق البنك تقنيات متقدمة في المصادقة البيومترية (بصمة، بصمة الوجه) لضمان أمان العمليات الرقمية.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت النتائج في جدول (٢)، أن جميع القيم تشير إلى علاقات إيجابية متوسطة، حيث تتراوح معامل الارتباطات ما بين (٠,٤٥٤، ٠,٩٠١)، والتي تعكس اتساقاً جيداً وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) لارتباط كل فقرة من فقرات متغير الدراسة بالدرجة الكلية للمتغير، مما يشير إلى عدم وجود فقرات قد تضعف من المصادقية للاستبيان.

جدول ٣: معامل الارتباط بين فقرات متغير الشمول المالي والدرجة الكلية للمتغير

الدالة	معامل الارتباط	الشمول المالي	
0.000	.691**	ساهمت الخدمات الرقمية في توسيع قاعدة العملاء لتشمل المناطق النائية والمحرومة من الفروع.	الوصول
0.000	.596**	أصبح بإمكان فئات المجتمع المختلفة (ذوي الدخل المحدود، الشباب، كبار السن) فتح حسابات مصرفية بسهولة وبتكاليف منخفضة.	
0.000	.717**	تُلبى قنوات التواصل الرقمي (تطبيق الجوال، الإنترنت) احتياجات ذوي الإعاقة بشكل فعال، مما يعزز وصولهم للخدمات	
0.000	.590**	لاحظت زيادة ملحوظة في عدد العملاء الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية بشكل أسبوعي مقارنة بالعام الماضي.	الاستخدام
0.000	.792**	شهد البنك تحولاً كبيراً من التعامل النقدي (الكاش) إلى التحويلات والمدفوعات الرقمية بين العملاء.	

		يستخدم العملاء مجموعة متنوعة من المنتجات المالية (حسابات توفير، استثمارات، تمويل) عبر القنوات الرقمية	.544**	.000
الجودة		توجد آليات فعالة لحماية حقوق العملاء وحل الشكاوى المتعلقة بالخدمات الرقمية بسرعة وشفافية.	.681**	.000
		تم تصميم واجهات المستخدم (UX/UI) للتطبيقات المصرفية لتكون سهلة وبسيطة لجميع المستويات التعليمية.	.653**	.000
		تتميز الخدمات المالية الرقمية المقدمة بالسرعة العالية والموثوقية وتوافرها على مدار الساعة.	.690**	.000
		قللت الخدمات المالية الرقمية من الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية (كالاقتراض من الأفراد بفوائد مرتفعة)	.745**	.000
الرفاه المالي		ساهمت سهولة الوصول للتمويل الرقمي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودعم استمرارية المشاريع الصغيرة.	.598**	.000
		ساعدت الأدوات المالية الرقمية (مثل التطبيقات التي تحلل الإنفاق) العملاء على إدارة ميزانياتهم بشكل أفضل والادخار.	.804**	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت النتائج في جدول (٣)، أن جميع القيم تشير إلى علاقات إيجابية متوسطة، حيث تتراوح معامل الارتباطات ما بين (٠,٥٤٤ ، ٠,٨٠٤)، والتي تعكس اتساقاً جيداً وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) لارتباط كل فقرة من فقرات متغير الدراسة بالدرجة الكلية للمتغير، مما يشير إلى عدم وجود فقرات قد تضعف من المصداقية للاستبيان.

الصدق البنائي

تم التأكد من عدم وجود فقرات في أداة الدراسة يمكن أن تضعف القدرة التفسيرية للنتائج، بإيجاد معامل الارتباط بين كل متغير من متغيرات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة كاملة، والموضح كالتالي:

جدول (٤): معامل الارتباط بين درجة كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة

المتغيرات الدراسية	ابعاد المتغير المستقل	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech)	المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية	.599	.000
	التمويل البديل والإقراض الرقمي	.971	.000
	إدارة العمليات والأتمتة	.856	.000
	تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي	.965	.000
	الأمن السيبراني	.912	.000
	المتغير المستقل	.882	.000
الشمول المالي		.809	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

في الجدول اعلاه، اشارت النتائج إلى ان جميع متغيرات الدراسة دالة احصائيا وبدرجة قوية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، وذلك يعتبر جميع متغيرات الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية
وتحليل النتائج وتفسيرها

تمهيد الفصل الرابع

تعتبر الدراسة الميدانية مرحلة محورية في البحث العلمي، حيث تمثل الرابط المباشر بين النظرية والتطبيق العملي، وتمكن الباحث من التحقق من فرضياته في بيئة واقعية تعكس طبيعة الظاهرة قيد الدراسة. وفي سياق هذه الدراسة، تركز المرحلة الميدانية على جمع البيانات المتعلقة بتطبيقات التكنولوجيا المالية في البنوك السعودية، وفحص أثرها في تعزيز الشمول المالي من خلال قياس أبعاد الوصول إلى الخدمات المالية، الاستخدام الفعّال لها، جودة هذه الخدمات، ومستوى الرفاه المالي الناتج عنها.

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية بطريقة دقيقة ومنهجية، تتضمن التحليل الوصفي لمستوى آراء أفراد العينة، ثم الانتقال إلى التحليل الإحصائي الكمي الذي يتيح اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية، وتحديد قوة واتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة. كما يوضح الفصل الفروق والتباينات في آراء المشاركين، ويستخلص منها المؤشرات الرئيسية التي تعكس واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي السعودي. ويُعد التفسير العلمي لهذه النتائج خطوة أساسية لفهم كيف تسهم التقنيات المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي، مما يوفر قاعدة صلبة للباحث لتقديم توصيات عملية واستراتيجية تستند إلى الأدلة الميدانية وتحليل البيانات بشكل موضوعي.

أولاً: التحليل الوصفي للدراسة

تم تناول وصف عينة الدراسة، وعرض آراء أفراد العينة بخصوص متغيرات الدراسة (تطبيقات التكنولوجيا المالية) والشمول المالي في المصارف السعودية.

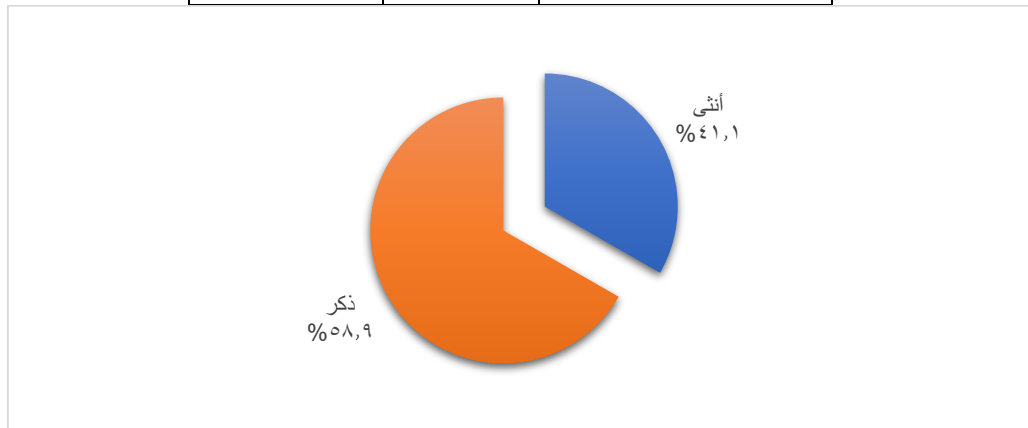
وصف عينة الدراسة:

تضمنت الاستبانة جزءاً خاصاً بالمعلومات الشخصية للتعرف على خصائص عينة الدراسة من خلال الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجداول التالية:

١. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول ٥: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكر	106	58.9
انثى	74	41.1
الاجمالي	180	100.0



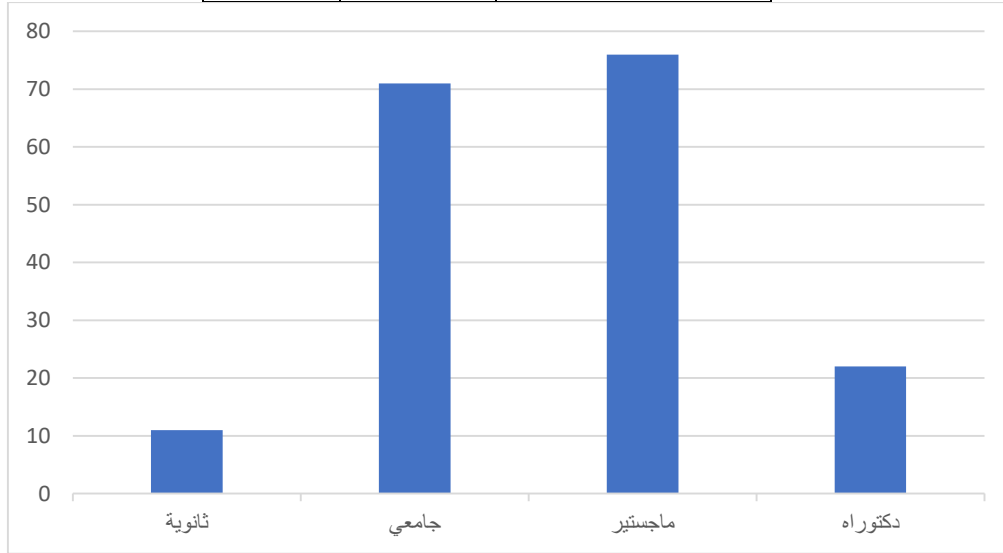
شكل ٢: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

تشير النتائج إلى أن عينة الدراسة تتوزع بين الذكور والإناث بشكل غير متساوٍ، حيث يشكل الذكور نسبة ٥٨,٩% من إجمالي أفراد العينة، مقابل ٤١,١% للإناث، بإجمالي ١٨٠ مشاركاً. يعكس هذا التوزيع تمثيلاً جيداً لكلا الجنسين مع ميل نسبي نحو الذكور، مما يوفر قاعدة متوازنة نسبياً لتحليل المتغيرات المرتبطة بتطبيقات التكنولوجيا المالية والشمول المالي. ويمكن الاستنتاج أن نتائج الدراسة تعكس وجهات نظر متنوعة نسبياً من كلا الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار أن التفاوت النسبي لا يقلل من قيمة النتائج أو قابليتها للتحليل.

٢. توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول ٦: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	%
ثانوية فأقل	11	6.1
جامعي	71	39.4
ماجستير	76	42.2
دكتوراه	22	12.2
الاجمالي	180	100.0



شكل ٣: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

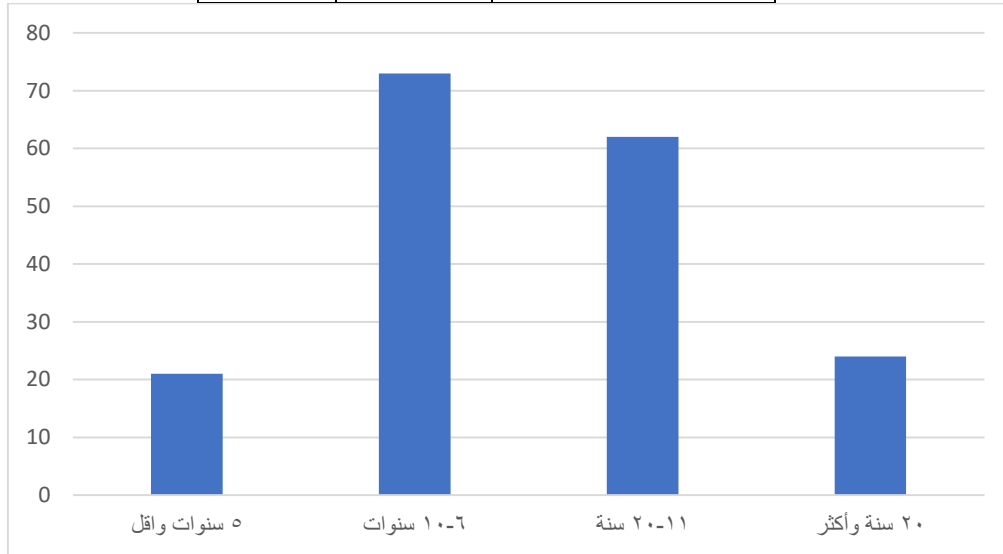
تشير النتائج في الجدول والشكل أعلاه الى أن غالبية عينة الدراسة تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع، حيث يشكل حاملو درجة الماجستير ٤٢,٢% والجامعيون ٣٩,٤% من إجمالي المشاركين، في حين يمثل أصحاب الثانوية فأقل نسبة ٦,١% والدكتوراه ١٢,٢%. يعكس هذا التوزيع أن العينة تتمتع بكفاءة معرفية مناسبة لفهم محتوى الاستبيان وتقديم تقييمات دقيقة حول تطبيقات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي. كما يضمن هذا التوزيع تمثيلاً متوازناً نسبياً للطبقات التعليمية المختلفة، مما يعزز مصداقية النتائج ويتيح إمكانية استنتاجات دقيقة تتعلق بمستوى التبني والاستخدام الرقمي للخدمات المصرفية.

٣. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول ٧: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	%
اقل من ٥ سنوات	21	11.7
من ٦-١٠ سنوات	73	40.6

34.4	62	من ١١-٢٠ سنة
13.3	24	أكثر من ٢١ سنة
100.0	180	الاجمالي



شكل ٤: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

تشير النتائج في الجدول والشكل أعلاه الى أن أكبر شريحة من عينة الدراسة تتمثل في الفئة التي تملك خبرة من ٦ إلى ١٠ سنوات بنسبة ٤٠,٦%، تليها الفئة التي تملك خبرة من ١١ إلى ٢٠ سنة بنسبة ٣٤,٤%. بينما تمثل الفئة الأقل من ٥ سنوات ١١,٧% والفئة الأكثر من ٢١ سنة ١٣,٣%. يشير هذا التوزيع إلى أن غالبية المشاركين لديهم خبرة عملية متوسطة إلى طويلة في القطاع المصرفي، مما يعزز موثوقية تقييمهم لتطبيقات التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي. كما أن تنوع سنوات الخبرة يوفر منظورًا متوازنًا يجمع بين التجارب الحديثة والتجارب الطويلة في التعامل مع التحول الرقمي والخدمات المصرفية الرقمية.

ثانياً: تحليل آراء افراد عينة الدراسة

اعتمدت الاجابة على فقرات الاستبانة للمتغير التابع والمستقل (مرتفعة جداً - مرتفعة - متوسط - منخفضة - منخفضة جداً)، واعطيت الاوزان (١,٢,٣,٤,٥) على التوالي، وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتم استخراج الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي، واستخراج مدى الأوزان، بإيجاد الفرق بين أعلى وزن وأقل وزن لبدائل سلم الإجابة (٥ - ١ = ٤)، وتحديد طول الفئة، ثم بتقسيم مدى الأوزان على عدد البدائل (٥/٤ = ١,٢٥)، وفي الجدول ادناه وضحت فئات الحدود الحقيقية والمعنى اللفظي لقيم المتوسط الحسابي:

جدول ٨: الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي

مدى المتوسط (فئات الحدود الحقيقية)	المعنى اللفظي (درجة الممارسة)
1 - 1.80	ضعيفة جداً (غير موافق بشدة)
1.81 - 2.60	ضعيفة (غير موافق)
2.61 - 3.40	متوسطة (محايد)
3.41 - 4.20	مرتفعة (موافق)
4.21 - 5	مرتفعة جداً (موافق بشدة)

أولاً: تطبيقات التكنولوجيا المالية

في هذا القسم تم الاجابة على التساؤل التالي: ١. ما مستوى تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) في القطاع المصرفي السعودي من وجهة نظر العاملين فيه؟، وذلك بإيجاد المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي ودرجة القبول لآراء افراد العينة حول فقرات متغير تطبيقات التكنولوجيا المالية بأبعادها، والموضح في الجدول ادناه:

جدول ٩: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات متغير تطبيقات التكنولوجيا المالية

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تطبيقات التكنولوجيا المالية	
79%	.446	3.96	يوفر البنك تطبيقات جوال متكاملة تتيح إجراء جميع المعاملات المالية اليومية (تحويل، دفع فواتير) بسهولة	المدفوعات الرقمية والمحافظة الإلكترونية
97%	.420	4.86	يعتمد البنك على تقنية "الدفع بدون تلامس" عبر البطاقات والهواتف المحمولة بشكل فعال.	
79%	.246	3.97	تتيح محافظة البنك الإلكترونية إمكانية إجراء المعاملات المالية للأفراد والشركات على مدار الساعة دون الحاجة لزيارة الفرع.	
85%	.28838	4.2630	المتوسط الكلي للبعد	
80%	.308	4.01	يوفر البنك خدمات الإقراض الرقمي (Digital Lending) التي تعتمد على تحليل البيانات الائتمانية البديلة دون الحاجة إلى كفيل تقليدي	التمويل البديل والإقراض الرقمي
82%	.469	4.09	تعتمد عملية الموافقة على التمويل في البنك على خوارزميات ذكاء اصطناعي تقلل من الوقت اللازم للإجراءات	
93%	.824	4.67	يوفر البنك حلول تمويلية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر منصات رقمية متكاملة.	
85%	.25366	4.2574	المتوسط الكلي للبعد	
77%	.734	3.84	يعمل البنك على إتاحة إمكانية فتح الحسابات البنكية (Onboarding) عن بعد بشكل كامل (رقمي) دون توقيع ورقي.	

إدارة العمليات والأتمتة	يستخدم البنك تقنيات الروبوتات (RPA) لأتمتة العمليات الخلفية (Back-office) مما يقلل من الأخطاء البشرية وزمن الإنجاز	4.06	.312	81%
	يعتمد البنك على تقنيات "الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)" لمشاركة البيانات بأمان مع أطراف ثالثة لتقديم خدمات مبتكرة	4.74	.635	95%
	المتوسط الكلي للبعد	4.2130	.35891	84%
تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي	يوظف البنك تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning) في تقييم المخاطر الائتمانية بدقة أعلى من الطرق التقليدية	4.06	.412	81%
	يعتمد البنك على الذكاء الاصطناعي (AI) في تحسين خدمة العملاء (مثل Chatbots المتطورة) وتوقع احتياجاتهم.	4.68	.690	94%
	يستخدم البنك تحليلات البيانات الضخمة (Big Data) لتخصيص المنتجات والخدمات المالية وفقاً لسلوك واحتياجات كل عميل	4.02	.416	80%
	المتوسط الكلي للبعد	4.2519	.36722	85%
	يعمل البنك على تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى العملاء ويوفر أنظمة حماية متطورة ضد الاحتيال المالي الرقمي.	3.96	.379	79%
الأمن السيبراني	يوفر البنك حلول هوية رقمية آمنة (Digital Identity) تتيح للعملاء التوقيع على العقود إلكترونياً بثقة تامة.	3.99	.167	80%
	يطبق البنك تقنيات متقدمة في المصادقة البيومترية (بصمة، بصمة الوجه) لضمان أمان العمليات الرقمية.	4.84	.420	97%
	المتوسط الكلي للبعد	4.2648	.21633	85%
	المتوسط العام لمتغير إدارة المخاطر	4.2500	.20104	85%

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن المتوسط العام لمحور تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي السعودي قد بلغ (٤,٢٥) بوزن نسبي قدره (٨٥%)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من تبني وتطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية من وجهة نظر أفراد العينة. ويعكس هذا المستوى المرتفع توجه البنوك السعودية نحو تعزيز التحول الرقمي وتبني الحلول التقنية الحديثة بما يتماشى مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، خاصة في جانب تطوير الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها.

كما يتضح أن متوسطات الفقرات قد تراوحت بين (٣,٨٤) كأدنى قيمة و(٤,٨٦) كأعلى قيمة، مما يدل على وجود درجة عالية من التباين النسبي في مستوى تطبيق بعض التقنيات، إلا أن جميعها بقي ضمن المستوى المرتفع، الأمر الذي يعكس شمولية التبني لمختلف أبعاد التكنولوجيا المالية، بدءاً من المدفوعات الرقمية وحتى الأمن السيبراني وتحليل البيانات.

فيما يتعلق ببعد المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، فقد جاءت الفقرة التي تنص على "يعتمد البنك على تقنية الدفع بدون تلامس عبر البطاقات والهواتف المحمولة بشكل فعال" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٨٦) ووزن نسبي (٩٧%)، وهو ما يشير إلى الانتشار الواسع لهذه التقنية في البنوك السعودية، ويعكس توجهًا قويًا نحو تسهيل المعاملات اليومية وتقليل الاعتماد على النقد، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي. بينما جاءت الفقرة "تتيح محفظة البنك الإلكترونية إمكانية إجراء المعاملات المالية على مدار الساعة" بمتوسط (٣,٩٧) ووزن (٧٩%)، مما يدل على توفر هذه الخدمات ولكن بدرجة أقل نسبيًا، وهو ما قد يعكس تفاوتًا في كفاءة التطبيقات أو مستوى استخدامها بين العملاء. كما سجلت الفقرة "يوفر البنك تطبيقات جوال متكاملة" متوسطًا (٣,٩٦) ووزن (٧٩%)، مما يشير إلى أن البنوك قطعت شوطًا جيدًا في تطوير التطبيقات الرقمية، إلا أن هناك مجالًا لتعزيز تجربة المستخدم وزيادة كفاءة هذه التطبيقات.

أما في بعد التمويل البديل والإقراض الرقمي، فقد احتلت الفقرة "يوفر البنك حلول تمويلية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر منصات رقمية" المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٦٧) ووزن (٩٣%)، وهو ما يعكس اهتمام البنوك السعودية بدعم هذا القطاع الحيوي، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد الوطني. في حين جاءت الفقرة "تعتمد عملية الموافقة على التمويل على خوارزميات نكاء اصطناعي" بمتوسط (٤,٠٩) ووزن (٨٢%)، مما يدل على تبني متزايد للتقنيات الحديثة في تحسين كفاءة القرارات الائتمانية. كما سجلت الفقرة "يوفر البنك خدمات الإقراض الرقمي دون الحاجة إلى كفيل تقليدي" متوسطًا (٤,٠١) ووزن (٨٠%)، وهو ما يعكس تحولًا تدريجيًا نحو نماذج تمويل أكثر مرونة تعتمد على البيانات.

وفيما يتعلق ببعد إدارة العمليات والأتمتة، فقد جاءت الفقرة "يعتمد البنك على تقنيات الخدمات المصرفية المفتوحة" في المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٧٤) ووزن (٩٥%)، مما يدل على توجه قوي نحو الابتكار والتكامل مع الأطراف الأخرى لتقديم خدمات متقدمة. بينما سجلت الفقرة "يستخدم البنك تقنيات الروبوتات لأتمتة العمليات الخلفية" متوسطًا (٤,٠٦) ووزن (٨١%)، مما يعكس دور الأتمتة في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الأخطاء. أما الفقرة "إتاحة فتح الحسابات عن بعد" فقد جاءت بمتوسط (٣,٨٤) ووزن (٧٧%)، وهي الأدنى، مما قد يشير إلى وجود تحديات تنظيمية أو تقنية تحد من الانتشار الكامل لهذه الخدمة.

وفي بعد تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، احتلت الفقرة "يعتمد البنك على الذكاء الاصطناعي في تحسين خدمة العملاء" المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٦٨) ووزن (٩٤%)، مما يعكس اهتمام البنوك بتطوير تجربة العميل باستخدام التقنيات الذكية. بينما جاءت الفقرة "يوظف البنك تقنيات تعلم الآلة

في تقييم المخاطر" بمتوسط (٤,٠٦) ووزن (٨١%)، مما يدل على استخدام متزايد لهذه التقنيات في دعم القرارات المالية. كما سجلت الفقرة "يستخدم البنك تحليلات البيانات الضخمة لتخصيص الخدمات" متوسطاً (٤,٠٢) ووزن (٨٠%)، مما يعكس توجهاً نحو تقديم خدمات أكثر تخصيصاً وملاءمة لاحتياجات العملاء.

أما في بعد الأمن السيبراني، فقد جاءت الفقرة "يطبق البنك تقنيات المصادقة البيومترية" في المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٨٤) ووزن (٩٧%)، وهو ما يعكس مستوى عالٍ من الاهتمام بأمن العمليات الرقمية وتعزيز ثقة العملاء. بينما سجلت الفقرة "يوفر البنك حلول هوية رقمية آمنة" متوسطاً (٣,٩٩) ووزن (٨٠%)، مما يدل على توفر هذه الحلول ولكن بدرجة متفاوتة بين البنوك. كما جاءت الفقرة "تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى العملاء" بمتوسط (٣,٩٦) ووزن (٧٩%)، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود التوعوية في هذا الجانب.

وبشكل عام فإن الباحث يعزو ارتفاع مستوى تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي السعودي إلى الدعم الحكومي الكبير للتحويل الرقمي في إطار رؤية ٢٠٣٠، إضافة إلى التطور السريع في البنية التحتية الرقمية والتشريعات الداعمة للابتكار المالي. كما أن المنافسة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية ساهمت في تسريع تبني هذه التقنيات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تحسين جودة الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها، وبالتالي تعزيز مستويات الشمول المالي بشكل ملحوظ.

وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (Malik, ٢٠٢٥) التي توصلت إلى أن التكنولوجيا المالية تسهم في توسيع الشمول المالي وتقليل تكاليف المعاملات. كما تتفق مع دراسة (Khan & Joy, ٢٠٢٥) التي أكدت النمو المتسارع لتبني التكنولوجيا المالية في السعودية. كذلك تتوافق مع دراسة (حيمر، ٢٠٢٤) التي أشارت إلى دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء.

ثانياً: الشمول المالي

في هذا القسم تم الاجابة على التساؤل التالي: ما مستوى الشمول المالي المُحقق في القطاع المصرفي السعودي؟، وذلك بإيجاد المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي ودرجة القبول لآراء افراد العينة حول فقرات متغير الشمول المالي، والموضح في الجدول ادناه:

جدول ١٠: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات متغير الشمول المالي

الشمول المالي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
---------------	---------	-------------------	--------------

75%	.845	3.77	ساهمت الخدمات الرقمية في توسيع قاعدة العملاء لتشمل المناطق النائية والمحرومة من الفروع.
79%	.610	3.95	أصبح بإمكان فئات المجتمع المختلفة (ذوي الدخل المحدود، الشباب، كبار السن) فتح حسابات مصرفية بسهولة وبتكاليف منخفضة.
76%	.637	3.78	تُلبي قنوات التواصل الرقمي (تطبيق الجوال، الإنترنت) احتياجات ذوي الإعاقة بشكل فعال، مما يعزز وصولهم للخدمات
79%	.384	3.94	لاحظت زيادة ملحوظة في عدد العملاء الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية بشكل أسبوعي مقارنة بالعام الماضي.
95%	.565	4.73	شهد البنك تحولاً كبيراً من التعامل النقدي (الكاش) إلى التحويلات والمدفوعات الرقمية بين العملاء.
78%	.431	3.88	يستخدم العملاء مجموعة متنوعة من المنتجات المالية (حسابات توفير، استثمارات، تمويل) عبر القنوات الرقمية
78%	.452	3.91	توجد آليات فعالة لحماية حقوق العملاء وحل الشكاوى المتعلقة بالخدمات الرقمية بسرعة وشفافية.
81%	.356	4.04	تم تصميم واجهات المستخدم (UX/UI) للتطبيقات المصرفية لتكون سهلة وبسيطة لجميع المستويات التعليمية.
74%	.835	3.68	تتميز الخدمات المالية الرقمية المقدمة بالسرعة العالية والموثوقية وتوافرها على مدار الساعة.
76%	.764	3.78	قللت الخدمات المالية الرقمية من الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية (كالاقتراض من الأفراد بفوائد مرتفعة)
74%	.741	3.69	ساهمت سهولة الوصول للتمويل الرقمي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودعم استمرارية المشاريع الصغيرة.
88%	1.277	4.42	ساعدت الأدوات المالية الرقمية (مثل التطبيقات التي تحلل الإنفاق) العملاء على إدارة ميزانياتهم بشكل أفضل والادخار.
79%	.44896	3.9657	المتوسط الكلي

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن المتوسط الكلي لمحور الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي قد بلغ (٣,٩٧) بوزن نسبي قدره (٧٩%)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً نسبياً من الشمول المالي، مع ميل إلى المستوى المتوسط المرتفع. ويعكس هذا المستوى تحقق تقدم ملحوظ في توسيع نطاق الخدمات المالية وإتاحتها لمختلف فئات المجتمع، إلا أنه لا يزال دون المستوى المرتفع جداً، مما يشير إلى وجود فرص إضافية لتعزيز الشمول المالي بشكل أوسع.

كما يتضح أن متوسطات الفقرات قد تراوحت بين (٣,٦٨) كأدنى قيمة و(٤,٧٣) كأعلى قيمة، الأمر الذي يعكس تفاوتاً في مستوى تحقق أبعاد الشمول المالي، حيث برزت بعض الجوانب مثل التحول نحو المدفوعات الرقمية بشكل قوي، في حين لا تزال جوانب أخرى مثل جودة الخدمات أو الوصول لبعض الفئات بحاجة إلى مزيد من التطوير.

فقد جاءت الفقرة **شهد البنك تحولاً كبيراً من التعامل النقدي (الكاش) إلى التحويلات والمدفوعات الرقمية بين العملاء** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٧٣) ووزن نسبي (٩٥%)، وهو ما يعكس نجاح التحول الرقمي في تغيير سلوك العملاء المالي، ويؤكد الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في تقليل الاعتماد على النقد وتعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل المعاملات. في حين احتلت الفقرة **ساعدت الأدوات المالية الرقمية العملاء على إدارة ميزانياتهم بشكل أفضل والادخار** المرتبة الثانية بمتوسط (٤,٤٢) ووزن (٨٨%)، مما يدل على أن التطبيقات الذكية لم تعد تقتصر على تقديم الخدمات، بل أصبحت أداة لتعزيز الثقافة المالية وتحسين السلوك المالي للأفراد. أما الفقرة **ثم تصميم واجهات المستخدم للتطبيقات المصرفية لتكون سهلة وبسيطة** فقد جاءت بمتوسط (٤,٠٤) ووزن (٨١%)، وهو ما يشير إلى اهتمام البنوك بتحسين تجربة المستخدم، بما يسهم في جذب شرائح جديدة من العملاء خاصة ذوي المستويات التعليمية المختلفة. وجاءت الفقرة **أصبح بإمكان فئات المجتمع المختلفة فتح حسابات بسهولة وبتكاليف منخفضة** بمتوسط (٣,٩٥) ووزن (٧٩%)، مما يعكس تحسناً في إمكانية الوصول للخدمات المصرفية، لكنه يشير في الوقت ذاته إلى استمرار بعض التحديات التي قد تواجه بعض الفئات. كما سجلت الفقرة **لاحظت زيادة في عدد العملاء المستخدمين للخدمات الرقمية أسبوعياً** متوسطاً (٣,٩٤) ووزن (٧٩%)، وهو ما يدل على تزايد الاعتماد على القنوات الرقمية، إلا أن هذا النمو قد يكون تدريجياً وليس سريعاً لدى جميع الفئات. في المقابل، جاءت الفقرة **توجد آليات فعالة لحماية حقوق العملاء وحل الشكاوى** بمتوسط (٣,٩١) ووزن (٧٨%)، مما يشير إلى وجود أنظمة تنظيمية، إلا أنها قد تحتاج إلى مزيد من الكفاءة والسرعة لتعزيز ثقة العملاء. وسجلت الفقرة **يستخدم العملاء مجموعة متنوعة من المنتجات المالية عبر القنوات الرقمية** متوسطاً (٣,٨٨) ووزن (٧٨%)، مما يدل على توسع نسبي في استخدام الخدمات، إلا أن الاستخدام لا يزال يتركز في بعض المنتجات دون غيرها. أما الفقرة **تُلبى قنوات التواصل الرقمي احتياجات ذوي الإعاقة بشكل فعال** فقد جاءت بمتوسط (٣,٧٨) ووزن (٧٦%)، وهو ما يعكس جهوداً قائمة لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير لتكون أكثر شمولية لهذه الفئة. كما سجلت الفقرة **قللت الخدمات المالية الرقمية من الاعتماد على التمويل غير الرسمي** متوسطاً (٣,٧٨) ووزن (٧٦%)، مما يدل على وجود تأثير إيجابي، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى المأمول، خاصة في بعض الشرائح. وجاءت الفقرة **ساهمت الخدمات الرقمية في توسيع قاعدة العملاء لتشمل المناطق النائية**

بمتوسط (٣,٧٧) ووزن (٧٥%)، وهو ما يشير إلى تحسن في الانتشار الجغرافي، لكنه لا يزال يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية أو الوعي الرقمي. في حين جاءت الفقرة "ساهمت سهولة الوصول للتمويل الرقمي في تحسين المستوى المعيشي" بمتوسط (٣,٦٩) ووزن (٧٤%)، مما يعكس أثرًا إيجابيًا محدودًا نسبيًا، وقد يعود ذلك إلى تفاوت الاستفادة بين الأفراد أو محدودية الوعي بالخدمات التمويلية. وأخيرًا، سجلت الفقرة "تتميز الخدمات المالية الرقمية بالسرعة والموثوقية" أدنى متوسط (٣,٦٨) ووزن (٧٤%)، وهو ما يشير إلى وجود بعض التحديات التقنية أو التشغيلية التي قد تؤثر على تجربة المستخدم وثقته بالخدمات الرقمية.

وبشكل عام فإن الباحث يعزو المستوى المرتفع نسبيًا للشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي إلى التقدم الكبير في تبني التكنولوجيا المالية وتوسع الخدمات الرقمية، إلا أن هذا التقدم لا يزال غير متكافئ بين مختلف الفئات والمناطق. كما أن التحول الرقمي أسهم في تحسين الوصول للخدمات المالية وتقليل الاعتماد على النقد، إلا أن عوامل مثل الوعي المالي، وجودة البنية التحتية الرقمية، ومستوى الثقة في الأنظمة الإلكترونية لا تزال تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مدى الاستفادة الكاملة من هذه الخدمات، مما يستدعي تكثيف الجهود لتحقيق شمول مالي أكثر استدامة واتساعًا.

وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (S. Khan & Abdallah، ٢٠٢٣) التي توصلت إلى وجود فجوات في الشمول المالي رغم التقدم المحقق، مع التأكيد على دور التكنولوجيا المالية في تقليصها. كما تتفق مع دراسة (Abdullah، ٢٠٢٤) التي أكدت أن التكنولوجيا المالية تسهم في توسيع الوصول للخدمات المالية ولكن بدرجات متفاوتة بين الفئات. كذلك تتوافق مع دراسة (Telukdarie & Mungar، ٢٠٢٣) التي أشارت إلى أن التكنولوجيا المالية تعزز الشمول المالي في الاقتصادات النامية مع استمرار بعض التحديات.

ثالثًا: اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي.
الفرضيات الفرعية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل البديل والإقراض الرقمي في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأتمته إدارة العمليات المصرفية في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الأمن السيبراني في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع (الشمول المالي) بالمتغير المستقل (تطبيقات التكنولوجيا المالية)، واستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، والموضح كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي

وللإجابة على الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية، تم أولاً إيجاد معامل ارتباط بيرسون، لمعرفة مدى ارتباط تطبيقات التكنولوجيا المالية بأبعادها بالمتغير التابع (الشمول المالي)، والموضح كما يلي:

جدول (١١): ارتباط تطبيقات التكنولوجيا المالية بأنواعها بالمتغير التابع (الشمول المالي)

تطبيقات التكنولوجيا المالية بأبعادها	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية	.852**	.000
التمويل البديل والإقراض الرقمي	.736**	.000
إدارة العمليات والأتمتة	.583**	.000
تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي	.603**	.000
الأمن السيبراني	.787**	.000
تطبيقات التكنولوجيا المالية	.725**	.000

تشير نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين تطبيقات التكنولوجيا المالية بمختلف أبعادها ومتغير الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي (٠,٧٢٥) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو مستوى أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على معنوية العلاقة إحصائياً. وبناءً على ذلك، يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

كما يتضح أن جميع أبعاد التكنولوجيا المالية ترتبط إيجابياً بالشمول المالي، وبدرجات متفاوتة، مما يعكس أن التوسع في تبني هذه التطبيقات يسهم بشكل مباشر في تعزيز الوصول إلى الخدمات

المالية وتحسين استخدامها، وهو ما يتماشى مع التوجهات الحديثة للتحويل الرقمي في القطاع المصرفي السعودي.

الفرضية الفرعية الأولى: H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

جدول ١٢: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية على الشمول المالي

معاملات الانحدار					تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA		ملخص النماذج		
مستوى الدلالة	t	الخطأ المعياري	b	المتغير المستقل	مستوى الدلالة	F	R ²	R	المتغير التابع
.002	5.508	.108	.594	المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية	.000	30.338	.146	.382	الشمول المالي

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية على الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.382$)، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2=0.146$)، مما يدل على أن المدفوعات الرقمية تفسر ما نسبته (١٤,٦%) من التغير في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة تفسيرية مقبولة تعكس مساهمة هذا البعد في تعزيز الشمول المالي. كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة ($F=30.338$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو أقل من (٠,٠٥)، مما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ويعني ذلك أن المدفوعات الرقمية تمثل أحد العوامل المؤثرة في تحقيق الشمول المالي.

يتضح من نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار ($b=0.594$) جاءت موجبة، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية على الشمول المالي، أي أنه كلما زاد مستوى تبني هذه التطبيقات، ارتفع مستوى الشمول المالي. كما بلغت قيمة ($t=5.508$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٢)، وهو مستوى أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية.

ويعكس ذلك أن المدفوعات الرقمية تسهم بشكل مباشر في تحسين أبعاد الشمول المالي، سواء من حيث تسهيل الوصول للخدمات المالية، أو زيادة استخدامها، أو تحسين جودتها، إضافة إلى دورها في تعزيز الرفاه المالي للأفراد من خلال تسهيل المعاملات وتقليل التكاليف.

وبشكل عام فإن الباحث يعزو التأثير الإيجابي للمدفوعات الرقمية على الشمول المالي إلى الانتشار الواسع لتقنيات الدفع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، مدعوماً بالبنية التحتية الرقمية المتقدمة والسياسات الحكومية المحفزة للتحويل نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد. كما أن سهولة استخدام هذه التقنيات وسرعتها وتوافرها على مدار الساعة أسهمت في جذب شرائح واسعة من المجتمع، بما في ذلك الفئات التي كانت تعاني من صعوبات في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، الأمر الذي يعزز تحقيق أهداف الشمول المالي ضمن رؤية ٢٠٣٠.

وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (Malik، ٢٠٢٥) التي توصلت إلى أن المدفوعات الرقمية تسهم في تقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الشمول المالي. كما تتفق مع دراسة (Harfouche، ٢٠٢٤) التي أكدت دور الدفع الإلكتروني في توسيع الوصول للخدمات المالية. كذلك تتوافق مع دراسة (Abdullah & المهداوي، ٢٠٢٤) التي أشارت إلى أن أنظمة المدفوعات الرقمية تسهم في تعزيز انتشار الخدمات المالية.

وبناءً على النتائج السابقة التي أثبتت وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية على الشمول المالي عند مستوى دلالة (٠,٠٠٢)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H01) التي تنص على عدم وجود أثر، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي بأبعاده المختلفة (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

الفرضية الفرعية الثانية: H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل البديل والإقراض الرقمي في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

جدول ١٣: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتمويل البديل والإقراض الرقمي على الشمول المالي

ملخص النماذج					تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA		معاملات الانحدار		
المتغير التابع	R	R ²	F	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	b	الخطأ المعياري	t	مستوى الدلالة
الشمول المالي	.575	.331	88.022	.000	التمويل البديل والإقراض	1.018	.109	9.382	.000

				الرقمي					
--	--	--	--	--------	--	--	--	--	--

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل البديل والإقراض الرقمي على الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.575$)، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية متوسطة إلى قوية بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2=0.331$)، مما يدل على أن التمويل البديل والإقراض الرقمي يفسر ما نسبته (٣٣,١%) من التغير في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة نسبياً، تعكس الأهمية الكبيرة لهذا البعد في دعم الشمول المالي.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة ($F=88.022$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو أقل من (٠,٠٥)، مما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي، وقدرته العالية على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج المتحصل عليها.

يتضح من نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار ($b=1.018$) جاءت موجبة، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي قوي للتمويل البديل والإقراض الرقمي على الشمول المالي، حيث إن أي زيادة في مستوى تبني هذه التطبيقات تقود إلى زيادة ملموسة في مستوى الشمول المالي. كما بلغت قيمة ($t=9.382$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو ما يدل على أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عالية.

ويعكس ذلك الدور الحيوي الذي تلعبه حلول التمويل الرقمي في تمكين الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى مصادر تمويل مرنة وسريعة، دون التعقيدات التقليدية، مما يسهم في تحسين فرص الاندماج المالي وتعزيز الاستخدام الفعلي للخدمات المصرفية.

وبشكل عام فإن الباحث يعزو هذا التأثير القوي للتمويل البديل والإقراض الرقمي إلى قدرته على معالجة أحد أبرز معوقات الشمول المالي، والمتمثلة في صعوبة الوصول إلى التمويل التقليدي، خاصة للفئات ذات الدخل المحدود والمنشآت الصغيرة. كما أن اعتماد هذه الحلول على تحليل البيانات والتقنيات الرقمية أسهم في تسريع إجراءات التمويل وتقليل التكاليف، الأمر الذي عزز من كفاءة النظام المالي ورفع من مستوى الرفاه المالي للأفراد، بما يتماشى مع توجهات رؤية ٢٠٣٠ نحو دعم ريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (صحراوي، ٢٠٢٥) التي توصلت إلى أن التكنولوجيا المالية توفر حلول تمويلية مبتكرة تدعم الشمول المالي. كما تتفق مع دراسة (Aicha، ٢٠٢٣) التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي. كذلك تتوافق مع دراسة (بدر الدين & حسن، ٢٠٢٥) التي أشارت إلى وجود تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي.

وبناءً على النتائج السابقة التي أثبتت وجود أثر إيجابي قوي وذو دلالة إحصائية للتمويل البديل والإقراض الرقمي على الشمول المالي عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H02) التي تنص على عدم وجود أثر، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل البديل والإقراض الرقمي في تعزيز الشمول المالي بأبعاده المختلفة (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

الفرضية الفرعية الثالثة: H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأتمته إدارة العمليات المصرفية في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

جدول ١٤: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإدارة العمليات والأتمته على الشمول المالي

معاملات الانحدار					تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA		ملخص النماذج		
مستوى الدلالة	t	الخطأ المعياري	b	المتغير المستقل	مستوى الدلالة	F	R ²	R	المتغير التابع
.000	15.195	.026	.940	إدارة العمليات والأتمته	.000	230.877	.565	.751	الشمول المالي

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية قوية لأتمته إدارة العمليات المصرفية على الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.751)، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد (R²=0.565)، مما يدل على أن أتمته العمليات المصرفية تفسر ما نسبته (٥٦,٥%) من التغير في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة جدًا، تعكس الأهمية الكبيرة لهذا البعد في تعزيز الشمول المالي.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F=230.877) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو أقل من (٠,٠٥)، مما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي بدرجة عالية، وقدرته الكبيرة على تفسير العلاقة بين أتمته العمليات المصرفية والشمول المالي، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج. يتضح من نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار (b=0.940) جاءت موجبة، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي قوي لأتمته إدارة العمليات المصرفية على الشمول المالي، أي أن زيادة الاعتماد على الأتمته في العمليات المصرفية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الشمول المالي بشكل ملحوظ. كما بلغت قيمة (t=15.195) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو ما يدل على أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عالية جدًا.

ويعكس ذلك أن أتمته العمليات المصرفية تسهم في تحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية، وتقليل الوقت والتكاليف، والحد من الأخطاء البشرية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات وزيادة إتاحتها وسهولة استخدامها من قبل مختلف فئات المجتمع، وبالتالي تعزيز الشمول المالي بأبعاده المختلفة.

وبشكل عام فإن الباحث يعزو هذا التأثير القوي لأتمته إدارة العمليات المصرفية إلى دورها المحوري في دعم التحول الرقمي داخل البنوك السعودية، حيث أسهمت التقنيات الحديثة مثل الأنظمة المؤتمتة والخدمات المصرفية الرقمية في تبسيط الإجراءات وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة. كما أن الأتمتة ساعدت في توسيع نطاق الخدمات لتشمل شرائح جديدة من العملاء، خاصة في ظل تقليل الحاجة إلى الفروع التقليدية، الأمر الذي يتماشى مع توجهات رؤية ٢٠٣٠ نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق الشمول المالي المستدام.

وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (بن ناصر & مصداغ، ٢٠٢٢) التي توصلت إلى أن التكنولوجيا المالية تسهم في تحسين كفاءة البنوك وتعزيز الوصول للخدمات المالية. كما تتفق مع دراسة (العلي & العبيدي، ٢٠٢٤) التي أكدت دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية وزيادة الاستفادة منها. كذلك تتوافق مع دراسة (Khan & Joy، ٢٠٢٥) التي أشارت إلى أن البنية الرقمية والتكامل التقني يدعمان الشمول المالي.

وبناءً على النتائج السابقة التي أثبتت وجود أثر إيجابي قوي وذو دلالة إحصائية لأتمته إدارة العمليات المصرفية على الشمول المالي عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود أثر، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأتمته إدارة العمليات المصرفية في تعزيز الشمول المالي بأبعاده المختلفة (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

جدول ١٥: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي على الشمول المالي

ملخص النماذج					تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA		معاملات الانحدار		
المتغير التابع	R	R ²	F	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	b	الخطأ المعياري	t	مستوى الدلالة
الشمول المالي	.484	.234	54.372	.000	تحليل البيانات والذكاء	.591	.080	7.374	.000

				الاصطناعي					
--	--	--	--	-----------	--	--	--	--	--

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي على الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.484$)، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2=0.234$)، مما يدل على أن تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي تفسر ما نسبته (٢٣,٤%) من التغير في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة تفسيرية جيدة تعكس مساهمة هذا البعد في دعم وتعزيز الشمول المالي.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة ($F=54.372$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو أقل من (٠,٠٥)، مما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي، وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بدرجة موثوقة.

يتضح من نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار ($b=0.591$) جاءت موجبة، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي على الشمول المالي، أي أن زيادة استخدام هذه التقنيات يؤدي إلى تحسن مستوى الشمول المالي. كما بلغت قيمة ($t=7.374$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو ما يدل على أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عالية.

ويعكس ذلك أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يساهم في تحسين جودة الخدمات المالية من خلال تخصيص المنتجات وفقاً لاحتياجات العملاء، وتعزيز دقة تقييم المخاطر، وتقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة، مما يؤدي إلى زيادة استخدام العملاء للخدمات المصرفية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

وبشكل عام فإن الباحث يعزو هذا التأثير الإيجابي لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي إلى الدور المتزايد لهذه التقنيات في تطوير الخدمات المصرفية الذكية داخل القطاع المصرفي السعودي، حيث أصبحت البنوك تعتمد على البيانات الضخمة لفهم سلوك العملاء وتقديم حلول مالية مخصصة. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العميل وتسريع العمليات المصرفية يساهم في رفع مستوى رضا العملاء وزيادة ثقتهم، مما يعزز من اندماجهم في النظام المالي، ويتماشى مع توجهات التحول الرقمي ضمن رؤية ٢٠٣٠.

وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (حسان، ٢٠٢٥) التي توصلت إلى أن التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي تساهم في توسيع الشمول المالي. كما تتفق مع دراسة (Asif وآخرون، ٢٠٢٣) التي أكدت دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. كذلك تتوافق مع دراسة (Smaoui، ٢٠٢٥) التي أشارت إلى أهمية التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي من خلال الابتكار التقني.

وبناءً على النتائج السابقة التي أثبتت وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي على الشمول المالي عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود أثر، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول المالي بأبعاده المختلفة (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

الفرضية الفرعية الخامسة: H_05 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الأمن السيبراني في تعزيز الشمول المالي من حيث (الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاه المالي).

جدول ١٦: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للأمن السيبراني على الشمول المالي

معاملات الانحدار					تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA		ملخص النماذج		
مستوى الدلالة	t	الخطأ المعياري	b	المتغير المستقل	مستوى الدلالة	F	R^2	R	المتغير التابع
.000	10.710	.121	1.299	الأمن السيبراني	.000	114.696	.362	.626	الشمول المالي

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتقنيات الأمن السيبراني على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي. حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.626$)، وهو ما يعكس علاقة قوية بين الأمن السيبراني ومستوى الشمول المالي. كما بلغ معامل التحديد ($R^2=0.362$)، مما يشير إلى أن الأمن السيبراني يفسر حوالي ٣٦,٢% من التغيرات في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة كبيرة تعكس الدور المحوري للأمن السيبراني في تعزيز الثقة الرقمية لدى العملاء.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة ($F=114.696$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهو أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي، وقدرته على تفسير العلاقة بين الأمن السيبراني والشمول المالي بثقة عالية.

بلغت قيمة معامل الانحدار ($b=1.299$) موجبة، مما يدل على تأثير مباشر وإيجابي لتطبيق تقنيات الأمن السيبراني على مستوى الشمول المالي. أي أن تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني، مثل المصادقة البيومترية، الهوية الرقمية، وحماية البيانات، يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء في التعامل مع الخدمات الرقمية، وبالتالي رفع مستوى الاستخدام والشمول المالي. كما بلغت قيمة ($t=10.710$) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، مما يؤكد أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية قوية وموثوق بها.

وبشكل عام فإن الباحث يعزو الأثر الإيجابي لتقنيات الأمن السيبراني إلى أن حماية المعاملات الرقمية والبيانات الشخصية أصبحت من أهم عوامل تعزيز الشمول المالي في المملكة، حيث أن الثقة في الأمان الرقمي تحفز العملاء على استخدام الخدمات المصرفية الرقمية بكفاءة أكبر. ويعكس هذا التوجه الاهتمام الكبير من قبل البنوك السعودية بالتحول الرقمي الآمن، بما يتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز الاقتصاد الرقمي والوصول المالي الشامل.

وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (Harfouche، ٢٠٢٤) التي أكدت أن الأمان السيبراني يمثل عاملاً رئيسياً في تعزيز الثقة الرقمية وبالتالي الشمول المالي. كما تتفق مع دراسة (حسان، ٢٠٢٥) التي أبرزت دور الأمن الرقمي في تمكين وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية الرقمية بشكل آمن وفعال. كذلك تتوافق مع دراسة (Abdullah، ٢٠٢٤) التي أوضحت أن ضعف الأمن الرقمي يحد من فعالية الشمول المالي في الأسواق الناشئة.

وبناءً على النتائج السابقة التي أظهرت وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتقنيات الأمن السيبراني على الشمول المالي عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H05) التي تنص على عدم وجود أثر، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد أن الأمن السيبراني يسهم بشكل كبير وذو دلالة إحصائية في تعزيز الشمول المالي من حيث الوصول، الاستخدام، الجودة، والرفاه المالي.

الاثار الايجابية لتطبيق التكنولوجيا المالية في المصارف السعودية

تم تلخيص إجابات افراد العينة عن التساؤل التالي: من وجهة نظرك ماهي الاثار الايجابية لتطبيق التكنولوجيا المالية في المصارف السعودية؟ في النقاط التالية:

- تسهيل إجراء المعاملات المالية اليومية بسرعة وسهولة عبر التطبيقات الرقمية والمحافظ الإلكترونية.
- تقليل الوقت والجهد اللازم لإنجاز العمليات المصرفية التقليدية وزيادة الكفاءة.
- تحسين الوصول للخدمات المالية للفئات المختلفة، بما فيها الشباب، ذوي الدخل المحدود والمناطق النائية.
- تعزيز الشمول المالي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخدمات الإقراض الرقمي.
- تقديم خدمات مخصصة وشخصية باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة.
- زيادة الأمان والحماية للعملاء من الاحتيال المالي عبر تقنيات الأمن السيبراني والتحقق البيومتري.
- تحسين تجربة العملاء من خلال قنوات رقمية متعددة، متاحة على مدار الساعة.

- دعم اتخاذ قرارات مالية أفضل بفضل أدوات إدارة الميزانية والتحليلات الرقمية.
- المساهمة في التحول الرقمي للمصارف وتعزيز قدرتها على الابتكار والمنافسة محلياً وإقليمياً.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج التحليل الوصفي لمتغير تطبيقات التكنولوجيا المالية أن القطاع المصرفي السعودي يشهد تقدماً ملحوظاً في اعتماد الخدمات الرقمية، حيث جاء المتوسط العام للبعد ٤,٢٥ ووزن نسبي ٨٥%، ما يشير إلى مستوى مرتفع من تبني هذه التطبيقات بين البنوك. وقد أظهرت الفقرات المرتبطة بالمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية تفوقاً في الاستخدام خاصة تقنية الدفع بدون تلامس، الأمر الذي يعكس توجه البنوك نحو تسهيل العمليات اليومية للعملاء وزيادة سرعة وكفاءة المعاملات.

فيما يخص التمويل البديل والإقراض الرقمي، فقد أشارت النتائج إلى اعتماد البنوك على حلول تمويلية مبتكرة تعتمد على تحليل البيانات البديلة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تسريع الموافقات المالية وتقديم دعم أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذه النتائج تؤكد قدرة التكنولوجيا المالية على تقليص الوقت والإجراءات التقليدية وتعزيز الشمول المالي بطريقة عملية وفعالة.

أما بالنسبة لإدارة العمليات والأتمتة، فقد بينت النتائج استخدام البنوك لتقنيات الأتمتة والروبوتات (RPA) والخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)، مما يعزز كفاءة العمليات الداخلية ويقلل من الأخطاء البشرية، كما يتيح تقديم خدمات مبتكرة بسرعة أكبر. ويعكس ذلك التزام القطاع المصرفي بالتحول الرقمي وفق متطلبات رؤية ٢٠٣٠، وبناء بنية تحتية قوية لدعم الخدمات المالية الرقمية.

وفيما يتعلق بتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، فقد أظهرت النتائج أن البنوك توظف تقنيات تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي في تحسين تقييم المخاطر الائتمانية وتخصيص المنتجات والخدمات وفق سلوك واحتياجات العملاء، وهو ما يعزز فعالية الشمول المالي ويجعل الخدمات المالية أكثر دقة وملاءمة لكل فئة من العملاء.

كما أظهرت نتائج الأمن السيبراني أن البنوك تولي أهمية كبيرة لحماية المعلومات والمعاملات الرقمية، من خلال أنظمة متقدمة للتحقق البيومتري وحلول الهوية الرقمية، مما يعزز ثقة العملاء ويشجع على استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل أكبر، وهو عامل أساسي لضمان استدامة الشمول المالي الرقمي.

تشير نتائج اختبارات الفرضيات والانحدار الخطي إلى وجود علاقة قوية وإيجابية وذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية ومتغير الشمول المالي، حيث تراوحت معاملات

الارتباط بين ٠,٥٨٣ و ٠,٨٥٢، وجميع مستويات الدلالة أقل من ٠,٠١. هذا يؤكد أن اعتماد البنوك على التكنولوجيا المالية يسهم بشكل فعال في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتوسيع قاعدة العملاء، وزيادة جودة وكفاءة استخدام الخدمات، وتعزيز الرفاه المالي للعملاء.

وبشكل عام، فإن الباحث يعزو هذه النتائج إلى التوجه الاستراتيجي للبنوك السعودية نحو التحول الرقمي الشامل، بما يتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد والشركات من الوصول السلس والأمن للخدمات المالية. ويشير ذلك إلى أن الابتكار المالي الرقمي، مدعومًا بالأطر التنظيمية المتطورة والتقنيات الحديثة، يشكل عاملاً جوهرياً في تحقيق الشمول المالي المستدام في المملكة.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يمكنني صياغة التوصيات التالية:

- توسيع نطاق تبني المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما يشمل المناطق النائية والفئات الأكثر ضعفاً.
- تعزيز برامج التمويل البديل والإقراض الرقمي لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحسين سرعة الموافقة وتقليل المخاطر الائتمانية.
- الاستثمار في أتمته العمليات البنكية والعمليات الخلفية (Back-office) لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل الأخطاء البشرية، مع التركيز على دمج الخدمات المصرفية المفتوحة لتقديم حلول مبتكرة.
- تطوير قدرات البنوك في مجال تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لتخصيص المنتجات والخدمات المالية وفق سلوك واحتياجات العملاء، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات وزيادة رضا العملاء.
- تعزيز الأمن السيبراني عبر تطوير حلول الهوية الرقمية والمصادقة البيومترية، مع برامج توعية للعملاء حول المخاطر الرقمية وسبل الحماية لضمان الثقة في التعاملات المالية الإلكترونية.
- تصميم برامج تدريبية متخصصة للموظفين والعملاء على استخدام التطبيقات المالية الرقمية بشكل فعال، بما يدعم الاستفادة القصوى من التحول الرقمي في القطاع المصرفي.
- تطوير الأطر التنظيمية والبنية التحتية الرقمية لدعم الابتكار المالي، مع تشجيع التعاون بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية لضمان استدامة الشمول المالي وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

- تعزيز التوعية المالية والثقافة الرقمية لدى شرائح المجتمع المختلفة لضمان استخدام آمن وفعال للخدمات المالية الرقمية، مع التركيز على الفئات التي تواجه عوائق في الوصول أو الاستخدام.
- تشجيع البنوك على تبني حلول مبتكرة لدعم الرفاه المالي للأفراد، مثل أدوات إدارة الميزانية والادخار الرقمي، بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودعم استمرارية المشاريع الصغيرة.

الحلول والمقترحات المستقبلية:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية في البنوك لتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، مع التركيز على المناطق النائية والمحرومة.
- تطوير برامج تعليمية وتوعوية للعملاء حول استخدام التطبيقات والخدمات المالية الرقمية لتعزيز ثقافة الشمول المالي.
- تبني حلول تمويل رقمي مبتكرة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية.
- رفع كفاءة أنظمة الأتمتة وإدارة العمليات الداخلية للبنوك لضمان تقديم خدمات سريعة وموثوقة للعملاء.
- استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين تخصيص الخدمات المالية بما يتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة.
- تعزيز إجراءات الأمن السيبراني وحماية البيانات الرقمية لبناء ثقة العملاء في التعامل مع الخدمات المالية الإلكترونية.
- إنشاء منصات شاملة لدعم التفاعل بين البنوك والعملاء، تشمل قنوات متعددة مثل التطبيقات والمواقع الإلكترونية وخدمات المراسلة الذكية.

المقترحات للدراسات المستقبلية:

- إجراء دراسات مشابهة على قطاعات مالية أخرى غير القطاع المصرفي، مثل التأمين أو الاستثمار، لمعرفة أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي.
- دراسة تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة على جودة الخدمات المالية وتجربة العملاء بشكل أعمق.
- التركيز على تقييم أثر الخدمات المالية الرقمية على الفئات الأكثر هشاشة اقتصاديًا لتحديد احتياجاتهم بدقة.

- تحليل التحديات القانونية والتنظيمية المصاحبة لاعتماد التكنولوجيا المالية وتأثيرها على فعالية الشمول المالي.
- مقارنة أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية في دول خليجية مختلفة لفهم أفضل الممارسات والتجارب الناجحة.
- دراسة العلاقة بين الابتكار الرقمي والقدرة التنافسية للبنوك وتأثيرها على نمو الاقتصاد المحلي.
- تقييم أثر التثقيف المالي الرقمي على السلوك المالي للعملاء وقدرتهم على إدارة الموارد المالية الشخصية بشكل فعال.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إبتهال، ب.، & صلاح الدين، ن. (٢٠٢١). ماذا تقدم التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؟ عرض التجربة السعودية مجلة انارة للدراسات الاقتصادية الادارية والمحاسبية، ٢ (٢)، ٤٢-٢٩.
- الشيك، أ.، & قاشي، خ. (٢٠٢٥). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -الإمارات العربية المتحدة نموذجا-. *الريادة لأقتصاديات الأعمال*، ١١ (٢)، ١٧٩-١٩٥.
- العلي، ع. ح.، & العبيدي، ش. ز. ك. (٢٠٢٤). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٢. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، ٢٠ (٩٩٩)، ٢٢٣٣-٢٢٥٨.
- ايبو، و.، & بيرير، م. (٢٠٢٣). تجارب الدول العربية في دعم الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد ١٩. *التكامل الاقتصادي*، ١١ (١)، ٢١٢-٢٢٥.
- بايس، أ. ن.، & كلاخي، ل. (٢٠٢٣). استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-١٩ تجارب دولية ناجحة" الفيليبين، الهند " أنموذجا. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، ٧ (١)، ٤٠-١٩.
- بدر الدين، م. م. ح.، & حسن، م. إ. و. (٢٠٢٥). تأثير التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في القاهرة الكبرى. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، ١٢ (٠٠١)، ٢٢٥-٢٥٧.
- بن ساعد، م. إ.، & بن صخرية، م. ز. (٢٠٢٤). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع المصرفي في الجزائر [Thesis, جامعة ابن خلدون-تيارت]. <http://dspace.univ-tiaret.dz:80/handle/123456789/15436>
- بن قيدة، م.، & بهناس، ع. (٢٠٢٣). الإمكانيات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشمول المالي بالبلدان العربية. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، ١٢ (١)، ٤٩١-٥٠٩.
- بن ناصر، ع. أ.، & مصداق، ر. (٢٠٢٢). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي. *Le Manager*, 9(3), 5-24.

بهلولي، م.، & أعمار سعيد، س. (٢٠٢٢). واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة -الإمارات العربية المتحدة وغانا- نموذجاً. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، ١(٢)، ٢٦٧-٢٩٠.

بوسليمان، ص.، & بريش، ف. (٢٠٢٣). واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر. *ت. التكامل الاقتصادي*، ١١(٢)، ٢٤-٣٨.

بوطالب، ع.، & سفاري، أ. (٢٠٢٣). التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، ١(١)، ٧٨٥-٨٠٥.

حسان، و. (٢٠٢٥). أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (الفنتك) على التحول الرقمي والتنمية المستدامة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، ٥(٨).

<https://doi.org/10.56989/benkj.v5i8.1559>

حيمر، ل. (٢٠٢٤). دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي "دراسة حالة المملكة العربية السعودية. *مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، ١(٢)، ٣٧٥-٣٩٢.

خروبي لقواس، أ. (٢٠٢٣). الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي - تجربة المملكة العربية السعودية-. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*، ٤(١)، ٢٣٩-٢٥٨.

رودي، أ.، & عبد النبي، ف. (٢٠٢٦). مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية بالبنوك الجزائرية بين التحديات والآفاق .

سارة، ع.، & شكري، م. (٢٠٢٤). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي. *اقتصاديات - المجلة العربية للتنمية والعلوم الاقتصادية والمالية وعلوم التسيير*، ٠٠٢(٠٠٢)، ٧٦-٩٦.

سعيدة نيس. (٢٠٢٢، ٩ ٣٠). التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*.

سعودي، س.، & عثمانية، ع. (٢٠٢٣). دور التكنولوجيا المالية في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي بدولة الإمارات العربية. *الأفاق للدراسات الاقتصادية*، ١(١)، ٢٥٧-٢٧٦.

شاقور جلطية، ف. (٢٠٢٤). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية بالدول العربية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، ١(٢)، ١٩١-٢٠٢.

- صالح، ف.، & بلونيس، س. (٢٠٢٥). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، ٥ (٢)، ٢٥-٠١.
- صباغ، ر.، & غزوي، س. (٢٠٢٠). الشمول المالي في الدول العربية.. واقع وآفاق. *أبعاد اقتصادية*، ١٠ (٢)، ٥٢٧-٥١٠.
- صبيرة، س.، & صليحة، ف. (٢٠٢٣). رقمنة التأمين المصرفي كمدخل لتعزيز الشمول التأميني في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية*، ٩ (٠٠٢)، ١٣٤-١٥٠.
- صحراوي، م. ن. (٢٠٢٥). دور التكنولوجيا المالية في تمويل الأعمال والشمول المالي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، ١٥ (٠٠٢)، ٢٣٣-٢٥٦.
- صخري، ع. ا.، & بن علي، س. (٢٠٢١). تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، ٦ (١)، ٤٠٢-٤١٨.
- صراح، ب.، & براهيم، آ. (٢٠٢٣). التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري. *BNA. مجلة البشائر الاقتصادية*، ٩ (٠٠١)، ٣٢٢-٣٤١.
- صورية، ش.، & السعيد، ب. ل. (٢٠١٩). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، ٤ (١)، ١٠٤-١٢٩.
- طالم، ص. (٢٠٢٢). اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية- منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجاً-. *مجلة دفاتر اقتصادية*، ١٣ (٢)، ٢٤٧-٢٦٨.
- طلحي، ك.، & زواوي، ن. (٢٠٢٣). دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية-بيت التمويل الكويتي نموذجاً-. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، ٤ (١)، ٢٨-٦٧.
- طلحة الوليد، وصبري الفران. (١٦ ١٢، ٢٠٢٠). الشمول المالي الرقمي. *صندوق النقد العربي، الإمارات المتحدة*.

عبد الكريم، ب. أ.، & الأخضر، ب. ع. (٢٠٢٢). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر ٢٠١٦—٢٠٢١ <https://archives.univ-eloued.dz/handle/123456789/13475>

عبد الله، أ. م.، & المهداوي، و. ج. (٢٠٢٤). دور التكنولوجيا المالية للمدفوعات في إدارة السيولة المصرفية والشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، ٢٢ (٨٢)، ١٨٧-٢٠٠.

<https://doi.org/10.31272/ijes.v22i82.1124>

عمروش، ب.، & شنايت، م. (٢٠٢٣). التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الاسلامية. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، ٤ (١)، ٩٦-١٢٥.

غربي، ن. ص. أ. (٢٠٢٢). دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، ١٥ (١)، ٩٤-١٠٤.

قبايلي، ك.، & وكال، س. (٢٠٢٣). دور الصناعة المالية الاسلامية في تحقيق الشمول المالي. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*، ٤ (٢)، ٩٨-١١٧.

مسعودي، ع. أ.، & قريشي، خ. أ. (٢٠٢٣). التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الأداء المصرفي - دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية بأدرار - BDL- *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، ١٠ (١)، ٤٢١-٤٣٨.

يوسف، ل. (٢٠٢٣). دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية وتحقيق الشمول المالي—دراسة حالة لعينة من بنوك ولاية غرداية (٢٠٢٢-٢٠٢٣) جامعة غرداية].

<https://dspace.univ-ghardaia.edu.dz/xmlui/handle/123456789/610>

المراجع الإنجليزية

- Abdel Latif, F. E. Z. E., & Gerges, N. A. F. (2022). The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in the Egyptian Banking Sector.
- Abdullah, A. (2024). The effect of financial technology on the promotion of financial inclusion in Arab nations.
- Aicha, E. (2023). *Effects of FinTech Services on Financial Inclusion in Kenya* (SSRN Scholarly Paper No. 4347442). Social Science Research Network. <https://doi.org/10.2139/ssrn.4347442>
- Alrsheedi, A., & Iskandar, Y. H. (2025). Key factors influencing fintech adoption among Saudi banks: A conceptual framework. *Humanities and Social Sciences Communications*, 12(1), 1194. <https://doi.org/10.1057/s41599-025-05532-1>
- Asif, M., Khan, M. N., Tiwari, S., Wani, S. K., & Alam, F. (2023). The Impact of Fintech and Digital Financial Services on Financial Inclusion in India. *Journal of Risk and Financial Management*, 16(2). <https://doi.org/10.3390/jrfm16020122>
- Benyezza, C., & Bouketir, D. (2023). - Collaboration between fintech companies and traditional financial institutions to achieve sustainable financial inclusion – showcasing successful models and experiences. *Economic Integration*, 11(1), 301–316.
- Berriche, R. (2023). *The role of financial technology in the development of the Islamic financial industry PhD thesis 2023*.
- Ediagbonya, V., & Tioluwani, C. (2022). The role of fintech in driving financial inclusion in developing and emerging markets: Issues, challenges and prospects. *Technological Sustainability*, 2(1), 100–119. <https://doi.org/10.1108/TECHS-10-2021-0017>
- Ezeocha, C. M. (2024). Financial Technology as a Tool for Promoting Financial Inclusion in Nigeria: A Theoretical Review. *African Journal of Management and Business Research*, 15(1), 166–181. <https://doi.org/10.62154/qqr2sy50>
- Harfouche, S. (2024). The Role of Financial Technology in Promoting Financial Inclusion.
- Hussein, H. (2020). *The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion: The Case of Egypt*.

- Khalil, M. A. (2025). Investigating the Impact of Digital Financial Inclusion on Financial Risk Management: Evidence from Egyptian Banking Sector from 2014 to 2023.
- Khan, D. R., & Joy, M. M. (2025). Integrating FinTech into Saudi Arabia's Financial Landscape: A Study of Vision 2030 Objectives and Regulatory Developments. *Account and Financial Management Journal*, 10(04), 3543–3551.
<https://doi.org/10.5281/zenodo.15267046>
- Khan, S., & Abdallah, F. (2023). *Fintech and Financial Inclusion in Saudi Arabia*.
- Malik, M. F. (2025). Fintech Adoption in Saudi Arabia: A Quantitative Analysis of Financial Impacts and Regulatory Challenges within Vision 2030. *Journal of Information Systems Engineering and Management*, 10(53s), 24–30.
<https://doi.org/10.52783/jisem.v10i53s.10833>
- Smaoui, A. (2025). Culture and FinTech in Driving Financial Inclusion: Evidence from Saudi Arabia's Vision 2030. *Journal of Cultural Analysis and Social Change*, 1284–1299.
<https://doi.org/10.64753/jcasc.v10i2.1772>
- Telukdarie, A., & Mungar, A. (2023). The Impact of Digital Financial Technology on Accelerating Financial Inclusion in Developing Economies. *Procedia Computer Science, 4th International Conference on Industry 4.0 and Smart Manufacturing*, 217, 670–678.
<https://doi.org/10.1016/j.procs.2022.12.263>

الملاحق

الاستبيان

عزيزي المستجيب،

أنا طالب ماجستير (إدارة) في جامعة ميداو شن حاليًا، أقوم بإجراء دراسة بعنوان " أثر تطبيقات

التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي - دراسة تحليلية على

القطاع المصرفي السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على

أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي على القطاع المصرفي

السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠.

أود أن أطلب تعاونك للإجابة على هذا الاستبيان. ستظل أي معلومات يتم الحصول عليها سرية

ولن تُستخدم إلا للأغراض الأكاديمية. إن تعاونك محل تقدير كبير.

أشرك مقدّمًا على موافقتك على المشاركة في هذه الدراسة.

القسم أ: الخصائص الديموغرافية

يرجى وضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب

انثى

الجنس: ذكر

١٠-٦ سنوات

سنوات الخبرة: ٥ سنوات وقل

من ٢١ سنة وأكثر

٢٠-١١ سنة

جامعي

المستوى التعليمي: ثانوية

دكتوراه

ماجستير

القسم ب:

يرجى الإشارة إلى درجة موافقتك أو عدم موافقتك على العبارات التالية، لذا يرجى وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يعكس رأيك من خلال اختيار أحد البدائل الخمسة.

المحور الأول المتغير المستقل: العبارات التالية تقيس واقع تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠، يرجى وضع علامة (✓) وفقًا لمستوى موافقتك.

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية						
١.	يوفر البنك تطبيقات جوال متكاملة تتيح إجراء جميع المعاملات المالية اليومية (تحويل، دفع فواتير) بسهولة					
٢.	يعتمد البنك على تقنية "الدفع بدون تلامس" عبر البطاقات والهواتف المحمولة بشكل فعال.					
٣.	تتيح محفظة البنك الإلكترونية إمكانية إجراء المعاملات المالية للأفراد والشركات على مدار الساعة دون الحاجة لزيارة الفرع.					
ثانياً: التمويل البديل والإقراض الرقمي						
٤.	يوفر البنك خدمات الإقراض الرقمي (Digital Lending) التي تعتمد على تحليل البيانات الائتمانية البديلة دون الحاجة إلى كفيل تقليدي					
٥.	تعتمد عملية الموافقة على التمويل في البنك على خوارزميات ذكاء اصطناعي تقلل من الوقت اللازم للإجراءات					
٦.	يوفر البنك حلول تمويلية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر منصات رقمية متكاملة.					
ثالثاً: إدارة العمليات والأتمتة						

٧.	يعمل البنك على إتاحة إمكانية فتح الحسابات البنكية (Onboarding) عن بعد بشكل كامل (رقمي) دون توقيع ورقي.				
٨.	يستخدم البنك تقنيات الروبوتات (RPA) لأتمته العمليات الخلفية (Back-office) مما يقلل من الأخطاء البشرية ووزن الإنجاز				
٩.	يعتمد البنك على تقنيات "الخدمات المصرفية المفتوحة" (Open Banking) لمشاركة البيانات بأمان مع أطراف ثالثة لتقديم خدمات مبتكرة				
رابعاً: تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي					
١٠.	يوظف البنك تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning) في تقييم المخاطر الائتمانية بدقة أعلى من الطرق التقليدية				
١١.	يعتمد البنك على الذكاء الاصطناعي (AI) في تحسين خدمة العملاء (مثل Chatbots المتطورة) وتوقع احتياجاتهم.				
١٢.	يستخدم البنك تحليلات البيانات الضخمة (Big Data) لتخصيص المنتجات والخدمات المالية وفقاً لسلوك واحتياجات كل عميل				
خامساً: الأمن السيبراني					
١٣.	يعمل البنك على تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى العملاء ويوفر أنظمة حماية متطورة ضد الاحتيال المالي الرقمي.				
١٤.	يوفر البنك حلول هوية رقمية آمنة (Digital Identity) لتتيح للعملاء التوقيع على العقود إلكترونياً بثقة تامة.				
١٥.	يطبق البنك تقنيات متقدمة في المصادقة البيومترية (بصمة، بصمة الوجه) لضمان أمان العمليات الرقمية.				

المتغير التابع: العبارات التالية تقيس مستوى تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي السعودي، ويقصد به (قياس مدى نجاح البنك في إتاحة واستخدام الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع). يرجى وضع علامة (✓) وفقاً لمستوى موافقتك

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: الوصول (Access)						
١.	ساهمت الخدمات الرقمية في توسيع قاعدة العملاء لتشمل المناطق النائية والمحرومة من الفروع.					
٢.	أصبح بإمكان فئات المجتمع المختلفة (ذوي الدخل المحدود، الشباب، كبار السن) فتح حسابات مصرفية بسهولة وبتكاليف منخفضة.					
٣.	تأبى قنوات التواصل الرقمي (تطبيق الجوال، الإنترنت) احتياجات ذوي الإعاقة بشكل فعال، مما يعزز وصولهم للخدمات					
ثانياً: الاستخدام (Usage)						
٤.	لاحظت زيادة ملحوظة في عدد العملاء الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية بشكل أسبوعي مقارنة بالعام الماضي.					

٥.	شهد البنك تحولاً كبيراً من التعامل النقدي (الكاش) إلى التحويلات والمدفوعات الرقمية بين العملاء.				
٦.	يستخدم العملاء مجموعة متنوعة من المنتجات المالية (حسابات توفير، استثمارات، تمويل) عبر القنوات الرقمية				
ثالثاً: الجودة (Quality)					
٧.	توجد آليات فعالة لحماية حقوق العملاء وحل الشكاوى المتعلقة بالخدمات الرقمية بسرعة وشفافية.				
٨.	تم تصميم واجهات المستخدم (UX/UI) للتطبيقات المصرفية لتكون سهلة وبسيطة لجميع المستويات التعليمية.				
٩.	تتميز الخدمات المالية الرقمية المقدمة بالسرعة العالية والموثوقية وتوافرها على مدار الساعة.				
رابعاً: الرفاه المالي (Financial Well-being)					
١٠.	قللت الخدمات المالية الرقمية من الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية (كالاقتراض من الأفراد بفوائد مرتفعة)				
١١.	ساهمت سهولة الوصول للتمويل الرقمي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودعم استمرارية المشاريع الصغيرة.				
١٢.	ساعدت الأدوات المالية الرقمية (مثل التطبيقات التي تحلل الإنفاق) العملاء على إدارة ميزانياتهم بشكل أفضل والادخار.				

ج) من وجهة نظرك ماهي الآثار الايجابية لتطبيق التكنولوجيا المالية في المصارف

السعودية؟

الامتنان:

نشكرك على تخصيص وقتك لملء الاستبيان، وإن مشاركتك تعني الكثير بالنسبة لنا ونحن نقدرها بشدة، إن المعلومات التي شاركناها مهمة لتحليلنا وستمكنا من إجراء تحسينات في أداء الشركة. مرة أخرى، نحن ممتنون جداً لمساهمتك.

مع خالص التقدير

Abstract

This study aimed to explore the impact of financial technology (FinTech) applications on enhancing financial inclusion in the Saudi banking sector, focusing on the dimensions of access to financial services, usage, quality, and the level of financial well-being of individuals. The study employed a descriptive-analytical approach, and data were collected from a representative sample of 180 employees at the National Commercial Bank (NCB) using a questionnaire specifically designed for this purpose. The results showed that FinTech applications have a positive and statistically significant impact on enhancing financial inclusion. Linear regression analyses and correlation coefficients demonstrated strong effects of digital payments, alternative finance, process automation, data analytics and artificial intelligence, and cybersecurity technologies on the dependent variable. The results confirmed that digital services contributed to expanding the customer base, facilitating access to financial products, improving service quality, and supporting budget management and savings. The study also showed that adopting FinTech enhances trust in the banking system and reduces reliance on informal finance. Based on these findings, the study recommends increasing investment in developing digital infrastructure, strengthening digital financial training programs for customers, and improving cybersecurity frameworks to ensure the reliability of services. It also recommends monitoring the long-term impact of these applications to support the sustainability of financial inclusion.

Keywords: Financial technology, FinTech, financial inclusion, Saudi banking sector, digital payments, alternative finance, banking automation, cybersecurity.

Midocean University
College of Management
Master/ Business Management



**"The Impact of Financial Technology (FinTech)
Applications on Enhancing Financial Inclusion: An
Analytical Study of the Saudi Banking Sector in the
Context of Vision 2030"**

Prepared by:

Dhaar Aziz Al-Rashidi

Supervised by:

Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed

Dr. Fayez Ali Jarad

Year:2026